

جامعة مولود معمري تيزي- وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



العنوان:

تأثير قضية الصحراء الغربية على فعالية الاتحاد المغاربي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

زاوي رابح

إعداد الطالبان:

– مخلوف سميرة

– بوسعيد فيروز

لجنة المناقشة:

- أ: عطيش يمينة.....رئيساً
- أ: زاوي رابح.....مشرفاً و مقرراً
- أ: تباني وهيبة.....ممتحناً

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

عملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى:

أستاذنا ومؤطرنا الأستاذ "رابح زاوي" الذي لم يدخر جهدا لتوجيهنا أثناء القيام بهذا

العمل المتواضع.

كل الشكر و التقدير لأعضاء اللجنة لقبولهم المشاركة في مناقشة مذكرتنا

كما نتقدم بالشكر الخالص الى كل عضو بسفارة الصحراء الغربية بالجزائر على

حسن استقبالهم، و دعمهم.

كافة الأستاذة وإدارة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري

—بتيزي وزو— على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

وكل الشكر إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

شكرا

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

إلى من غرس في قلبي جذور الأمل ودفعتني الى العلى دون كلل أو ملل... تاج رأسي
وفخري و عزتي أبي الغالي.

إلى من أفاضت عليّ حبها وحنانها حتى إرتوت دروب حياتي...أمي الحبيبة.

إلى من جعلوا حياتي بحبهم نورا فغدت أيامي في قربهم بهجة وسرورا إخوتي رفيق
وسمير.

إلى من ملأت فؤادي بهاءا وسناء، فكانت شعلة نور منحنتني الضياء إلى أختي "فايزة"
وابنتها الغالية سيرين.

إلى من كانوا شموعا أضاءت حياتي أصدقائي الرائعين وأخص بالذكر صديقاتي في
الاقامة.

إلى التي كانت جزءا من فؤادي وبلغت معها مبتغاي ومرادي.... صديقتي ورفيقة دربي
"سعاد".

إلى من تحملت معي عناء هذا العمل وكان خير المعين والمرشد... أستاذي المشرف "رابح
زاوي"

إلى صديقتي وزميلتي التي شاركتني وتكبدت معي عناء إنجاز هذا العمل المتواضع
"فيروز"

إلى كل أفراد العائلتين "خلوي ومخلوف".

كسميرة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع: إلى من حلما أن يرياني أخطوا خطوات النجاح

• إلى ينبوع الأمل و التفاؤل أُمي الغالية

• إلى أغلى ما ملكت في الوجود أبي

• حيث قال فيهما جلّ جلاله:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

إلى كلّ أفراد عائلتي الأعزاء • إلى أخوتي: "ويزة، كريمة، ليندة، فريدة، ووردة" •

إلى أخي "نبيل" •

إلى جدي أطل الله في عمره •

إلى صديقتي "لامية، كهينة، زهرة" •

إلى من ساندني في إنجاز هذا العمل بتوجيهاته القيمة الأستاذ المحترم "رابح زاوي" •

إلى صديقتي وزميلتي في هذا العمل "سميرة" •

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي •

كهفروز

خطة الدراسة

العنوان:

تأثير قضية الصحراء الغربية على فعالية الاتحاد المغربي.

مقدمة

الفصل الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للصحراء الغربية

المبحث الأول: المحددات الطبيعية للصحراء الغربية

المطلب الأول: الموقع الجغرافي في الصحراء الغربية

المطلب الثاني: أقاليم الصحراء الغربية

المبحث الثاني: الأهمية الجيواقتصادية الصحراء الغربية

المطلب الأول: الثروة الحيوانية

المطلب الثاني: الثروات الطبيعية

المبحث الثالث: بروز النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول: أصول النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الثاني: تطورات النزاع في الصحراء الغربية

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية المغربية.

المبحث الأول: تطور العلاقات الجزائرية المغربية من 1962-2016

المطلب الأول: من 1962-1989 (من الصدام العسكري في العلاقات تأسيس الاتحاد المغربي)

المطلب الثاني: من 1989-1999 (استمرار حالة المد والجزر في العلاقات بين البلدين)

المطلب الثالث: من 1999-2015 (التحول القيادات السياسية وديناميكية العلاقات)

المبحث الثاني: موقف الجزائر من النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول: إسهامات الجزائر في قضية الصحراء الغربية

المطلب الثاني: آليات الدعم الجزائري في الصحراء الغربية

المبحث الثالث: موقف المملكة المغربية من النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول: أهداف المغرب من الصحراء الغربية

المطلب الثاني: الآليات المغربية المعتمدة في الصحراء الغربية

الفصل الثالث: الاتحاد المغربي بين الجمود وإعادة تفعيله

المبحث الأول: البناء المؤسسي للاتحاد المغربي

المطلب الأول: نشأة الاتحاد المغربي

المطلب الثاني: مقومات الاتحاد المغربي

المطلب الثالث: أهداف وإنجازات تشكل الاتحاد المغربي

المبحث الثاني: قيام الاتحاد في ظل اللازمة الصحراوية

المطلب الأول: القضية الصحراوية كمعيق لعمل الاتحاد المغربي

المطلب الثاني: آليات تفعيل الاتحاد المغربي

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لمسار الاتحاد

المطلب الأول: تجميد الاتحاد وبقاء الوضع على ما هو عليه

المطلب الثاني: تفعيل مسار الاتحاد المغربي

المطلب الثالث: سيناريو حل الاتحاد المغربي

الخاتمة

مفلة

1-التعريف بالموضوع:

أن التطور الذي شهده العالم من أزمات ينعكس مباشرة على البنية الفكرية والقيمية للمجتمع، والهدف الأساسي من هذه التغييرات والتطورات هو إيجاد الأمن والسلام والبحث عن عالم يحقق لها كل آمالها وطموحاتها ويبعد عنها الآلام والمخاوف التي عاشتها خاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وما خلفته من آثار سلبية على جل شعوب العالم، من هنا ظهرت نظريات التكامل والاندماج التي أصبحت في تزايد مستمر خاصة بعد النتائج الإيجابية التي حققتها، على رأس هذه التجارب التكاملية نجد التجربة التكاملية الأوروبية.

من هذا المنطلق ظهر الاتحاد المغاربي كوسيلة لتوحيد دول المغرب العربي الذي تتقاسم شعوبه مجموعة من المقومات كالدين، اللغة، التاريخ...، بالإضافة إلى المصير المشترك، بحكم موقعها الإستراتيجي الذي يتوسط أوروبا، إفريقيا والعالم العربي.

لكن على الرغم من مرور عقدين أو أكثر من الزمن على ميلاد اتفاقية الاتحاد المغاربي إلا أنها بقيت جامدة ولم تحقق أهدافها المرجوة، ويتجلى هذا الركود والجمود في العديد من المظاهر أهمها التبادل الاقتصادي، العلاقات الثنائية، تبادل الزيارات والتجارة إضافة على فتح الحدود...إلخ

يرجع العديد من الدارسين والمحللين السياسيين أسباب هذا التعثر والفشل إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى تاريخية، لكن يبقى السبب الغالب هو تاريخي سياسي معًا والمتمثل في قضية الصحراء الغربية، التي أبرزت فجوة كبيرة في الاتحاد خاصة في العلاقات بين الجزائر والمغرب.

فقد اختلفت الرؤى بين المملكة المغربية والجزائر تجاه هذه القضية فالأولى تعتبرها جزء لا يتجزء من أراضيها كان الاستعمار الإسباني قد انتزعه منها. فيجب استعادته بعد الاستقلال أما الجزائر فنجد رأيها مخالفا تماما، إذ تساند الشعب الصحراوي وتدعمه في كل قراراته فهي تعتبرها قضية تقرير مصير لكل الشعوب حق فيه بما فيه الصحراويين.

2-أهمية الموضوع:

ينطلق هذا الموضوع من حتميتان الأولى هو انطلاق دول المغرب العربي في عملية تكاملية سنة 1989، والحتمية الثانية هو فشل هذا المشروع، وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يساعدنا في تفسير وتحليل أسباب الفشل الحقيقية، أو بصيغة أخرى يفسر الدور أو الحيز الذي تلعبه قضية الصحراء الغربية في الأبعاد السياسية لأزمة التكامل بين الدول المغربية.

3-أسباب اختيار الموضوع: وتنقسم إلى شقتين، الأسباب الذاتية والموضوعية:

3-1-الأسباب الذاتية:

-كون هذا الموضوع مرتبط مباشرة ببلدي الجزائر، فنحن نعيش في منطقة المغرب العربي فمن المؤكد أن شعورنا يتأثر بما يحدث فيها وهو ما يدفعنا للتساؤل عن الأسباب والحلول والنتائج التي قد نتوصل إليها.

3-2-الأسباب الموضوعية:

-قابلية الموضوع للدراسة فهو قضية الساعة وقد حظي باهتمام الدارسين والسياسيين.

-استمرار معاناة الشعب الصحراوي تحت مخيمات اللجوء تحت سيطرة الاحتلال المغربي رغم أن قضيتهم مطروحة في الأجندة الأممية منذ أكثر من 47 سنة.

4-أهداف الدراسة:

-إثراء المكتبة الجامعية بمعلومات جديدة من خلال هذا البحث وتحليلنا لهذا الموضوع وإفادة زملائنا به والاعتماد عليه والرجوع إليه في بحوثهم القادمة على اعتبار أن المراجع التي تناولت هذا الموضوع قليلة.

-تهدف هذه الدراسة إلى وضع النزاع الصحراوي تحت الأعين السياسية لكشف دور هذه القضية في عرقلة المسار التكاملي بين دول المغرب العربي، و كذا الدور الذي ستلعبه هذه القضية في إقليم المغرب العربي وفي حرب الزعامة وكذلك طرح حلول عملية لتفعيل العملية التكاملية في ظل النزاع في الصحراء الغربية.

5-حدود الدراسة:

الإطار المكاني: ستخص هذه الدراسة المنطقة المغاربية بمفهومها الواسع، الجزائر و المملكة المغربية والصحراء الغربية بالخصوص، على اعتبارهم محور دراستنا.

الإطار الزمني: تتحدد الدراسة في الفترة الممتدة من 1989 إلى 2015 باعتبارها الفترة التي أقيمت فيها معاهدة الاتحاد المغربي مع الرجوع إلى فترة الستينات وهذا لأننا اتخذنا العلاقات الجزائرية المغربية كمتغير مستقل له انعكاس على مسار التكامل المغربي.

6-أدبيات الدراسة:

لقد تعددت الكتابات عن اتحاد المغرب العربي وتأثير مشكلة الصحراء الغربية على مساره، بتعدد خلفيات كتابها وبمختلف المحطات التي توقفت عندها، ومع أنها اتخذت عدّة تسميات إلا أنها تصب في نفس القالب وهو تأثير المشكل الصحراوي على القضية المغاربية.

ومن بين أهم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع نجد:

- كتاب الدكتورة صبيحة بخوش «اتحاد المغرب الغربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007» الصادر عن دار الحامد للتوزيع الأردن، حيث قسمت هذا الكتاب إلى تسع فصول خصصت الفصل الأول والثاني للمقاربة النظرية لمفهوم التكامل، ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي مبرزة الأهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية، أما الفصول من ثلاثة إلى تسعة فقد خصصتها للاتحاد المغاربي من بداية نشأتها للأسبابه ومراحله وصولا إلى المعوقات التي تحول دون تفعيل عمل الاتحاد.
- كما استعملنا المذكرة التي أنجزها "علي الربيع" بعنوان "العلاقات الجزائرية المغربية دراسة في نمط التفاعل وطبيعة العلاقات من 1990 إلى 2005" وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية حيث عالج هذا الموضوع من خلال إبراز الاهتمامين الجزائري والمغربي بقضية الصحراء الغربية واقترح فيه ثلاث سيناريوهات.
- كم اعتمدنا خلال بحثنا هذا على مذكرة للأستاذ محمد عمرون تحت عنوان: "تطور النزاع في الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني

1975م-2005م" وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية بجامعة الجزائر "يوسف بن خدة"، حيث عالج هذا الموضوع في ثلاث فصول، حمل الفصل الأول عنوان توصيف النزاع الصحراوي من الاحتلال الإسباني إلى التواجد المغربي تحدث فيه عن الصحراء الغربية من بداية وصول الاستعمار الاسباني إلإنسحابه وحلول المغرب محله وكذا الصفة القانونية والإقليمية لهذا النزاع، أما الفصل الثاني حمل عنوان: "المسار الدبلوماسي لتسوية النزاع في الصحراء تحدث فيه عن كل الجهود الدولية التي سعت إلى تقديم حلّ مناسب لهذه القضية من اتفاقيات وجهود المنظمات الدولية أو الأمم المتحدة.

- أما الفصل الثالث فكان عنوانه نزاع الصحراء الغربية والبحث عن الحلّ السياسي، خصصه لمختلف المقترحات التي قدمت لإيجاد حلّ لهذا النزاع، كما عالج أيضا مستقبل هذا النزاع من خلال تقنية الاستبيان.

7- إشكالية الدراسة:

كيف يؤثر ملف الصحراء الغربية (النزاع الصحراوي) على فعالية الاتحاد المغاربي؟

وتتفرع تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي أهم محاور النزاع في الصحراء الغربية؟.

2- ماهو موقف كل من الجزائر والمملكة المغربية من هذا النزاع؟

3- كيف يؤثر النزاع في الصحراء الغربية على أداء الاتحاد المغاربي؟

8-فرضيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سنقوم باختبار صحة الفرضيات التالية:

- 1-كلما ارتفعت الخلافات الأيديولوجية والمصلحية بين أطراف النزاع في الصحراء الغربية كلما أثرت ذلك على حله.
- 2-تعد الصحراء الغربية جزء من أراضي المغرب بالنسبة للرؤية المغربية، وتعد قضية تصفية استعمار و حق تقرير المصير بالنسبة للجزائر.
- 3-يتوقف نجاح تكامل المغرب العربي على مدى فعالية مشكلة الصحراء الغربية.

9-مناهج الدراسة:

من الصعب التقييد بمنهج معين في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، إذ يمكن أن نجد مبحثاً أو مطلباً ما يحل ويعالج بمنهج معين وبمنهج آخر في المباحث الأخرى، لتفادي الوقوع في هذا المشكل يجب على الباحث أن يختار المناهج التي يجدها ملائمة للإجابة عن الإشكالية المطروحة.

وفي بحثنا هذا اعتمدنا على المناهج والاقتربات التالية:

1*المناهج:

أ-**المنهج التاريخي:** الدراسة تتناول قضية تضرب في التاريخ عمقا، ومازالت قائمة وكان لا بد من الانطلاق من قاعدة متينة، تتيح الفهم التاريخي لأبعادها، فقد استخدمنا المنهج التاريخي. من أجل فهم تطور العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد إضافة إلى دراسة

النزاع في الصحراء بتتبع ومواكبة الأحداث التي ميزته والاستفادة من القدرات التفسيرية التي يتمتع بها هذا المنهج.

ب-المنهج التحليلي: نحن في هذا البحث بصدد تحليل النزاع في الصحراء الغربية الوقوف على أهم الأسباب والنتائج التي أدت إليه، إضافة إلى تأثير هذه القضية على أداء الاتحاد لمهامه.

2*الإقتربات:

1-تقنية السيناريو: تعد من التقنيات الأكثر استخداما في الدراسات المستقبلية في عصرنا الحالي، يمكن أن نعرفها على أنها مجموعة من الخططوالأفكار الافتراضية التي توضع قبل أوانها في بعض الأحيان، تهدف إلى وصف وضع مستقبلي ممكن أو محتمل، مع توضيح المسارات التي قد تؤدي إلى هذا الوضع وذلك بالاعتماد على الوضع الحالي أو وضع مفترض. استعملنا هذه التقنية من أجل محاولة وصف الأوضاع التي قد يؤول إليها الاتحاد المغربي في ظل النزاع في الصحراء الغربية.

2-الاقتراب المؤسساتي: إستعنا به في دراستنا للعملية التكاملية لدول المغرب الغربي فهو يحدد مدى تنظيم المؤسساتي الذي بني عليه الاتحاد.

10-تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

في الفصل الأول سنتطرق إلى دراسة الصحراء الغربية أولا من حيث أهميتها الجيواستراتيجية بالتركيز على موقعها الجغرافي والأقاليم التي تسودها، ثم أهميتها الاقتصادية من ثروة حيوانية وطبيعة، كما درسنا أصول النزاع في الصحراء من بداياته وأسبابه وتطوراتها.

في الفصل الثاني: سيتم التطرق إلى موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية المغربية بدراسة تطور هذه العلاقة من 1962-2015 بتقسيمها إلى ثلاث مراحل: الأولى من 1962-1989، الثانية من 1989-1999، والأخيرة من 1999-2015.

ثم قمنا بعرض موقف كل من الجزائر والمغرب باتجاه القضية الصحراوية بالتركيز على أهم الآليات التي انتهجتها كل منهما في هذه المنطقة.

في الفصل الثالث: سنتطرق إلى نشأة الاتحاد المغربي وأهدافه ودواعي تشكله، إضافة إلى تحليل كيفية إعاقة القضية الصحراوية لعمل الاتحاد المغربي وعوامل تفعيله، أما الجزء الأخير اخترنا أن نقوم بدراسة إستشرافية لمستقبل الاتحاد المغربي في ثلاث سيناريوهات الأول تجميد الاتحاد ببقاء الوضع على ما هو عليه، والثاني تفعيل مسار الاتحاد والانطلاق نحو تكامل فعال إما بتحييد مشكلة الصحراء أو بحلها.و الثالث حل الاتحاد المغربي.

11-الإطار المفاهيمي:

التكامل: يعرف أرنست هاس "التكامل" على أنه مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية

والاجتماعية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل، والتي تملك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية.

التوتر: وهو مصطلح استخدمناه عوضا عن الصراع الذي كانت توصف به العلاقات بين المغرب والجزائر، وهذا نظرا للمحاولات القليلة المسجلة منذ 2002 من أجل تجاوز هذه الخلافات.

النزاع: يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع الأطراف المعنية المباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيار أساسي لتصنيف النزاعات.

حق تقرير المصير: هو ما يعني إعطاء الشعوب حق اختيار وتقرير مصيرها، وهو حق تشرعه المواثيق الدولية.

الفصل الأول

الأهمية الجيو استراتيجية

للصحراء الغربية

تشكل منطقة الصحراء الغربية احد دول الساحل الإفريقي التي تميزت قبل وصول الاستعمار ببنية اجتماعية واقتصادية، تركزت على الاكتفاء المبنى على الاقتصاد الطبيعي مما أعطى للصحراويين نوع من الاستقلالية في نمط حياتهم، وقد استهدفت هذه الاستقلالية من طرف المستعمر الذي عمل جاهدا على تحطيم تلك البنية الاقتصادية.

المبحث الأول:

الصحراء الغربية: الموقع والأهمية

تتمتع الصحراء الغربية بموقع جيوستراتيجي هام، مما جعلها محل أنظار العديد من الدول الأوروبية منها (إسبانيا) والعربية (المملكة المغربية). تنتمي الصحراء الغربية إلى إقليم المغرب العربي وإذا تحدثنا عن جيوبوليتكية المنطقة، يجب أن نتحدث عن الموقع، المساحة، السكان بالإضافة إلى الأقاليم والتضاريس.

المطلب الأول:

الموقع الجغرافي للصحراء الغربية

لم يكن إقليم الصحراء محددًا في السابق، إذ أنه كان يشمل جزء من الصحراء الكبرى، إذ تم تحديد هذه الحدود بمعاهدات وإتفاقيات بين الدول المستعمرة أي بين إسبانيا التي كانت تحتل الساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة، وبين فرنسا التي كانت تحتل المغرب وموريطانيا من جهة أخرى.

تقع الجمهورية العربية الصحراوية في شمال غرب إفريقيا، على ساحل المحيط الأطلسي، تحدها المملكة المغربية من الشمال، والشمال الشرقي الجزائر، من الشرق موريتانيا. تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 284000 كلم² وتعتبر هذه المنطقة الواجهة المباشرة لجزر الكناري، إذ يبلغ طول حدودها 2045 كلم يظم 1570 كلم طول مع موريتانيا و 475 كلم طول مع كل من الجزائر والمغرب، ما يمكن أن نحدد هذه المنطقة أيضا بخطي الطول 8° و 20° وبخط العرض 16° على مدينة الداخلة¹.

تتكون الصحراء الغربية من إقليمين رئيسيين هما الساقية الحمراء ووادي الذهب، إضافة لإقليم طرفاية قبل 1958، وكلمة الصحراء أطلقها الإسبان على الساقية ووادي الذهب حيث أراد من

¹ - مشكلة الصحراء الغربية، موسوعة مقاتل من الصحراء، تاريخ الاطلاع 2016/04/24 على <http://mokatel.com> الرابط الالكتروني :

خلالها التقليل من أهمية المنطقة حتى لا تكون محل أنظار القوى الاستعمارية الأخرى، وقد كانت الصحراء الغربية قبل 1958 مقسمة إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي:

الطرفاية: 36500 كلم² عاصمتها الطنطان

الساقية الحمراء: 82000 كلم² عاصمتها العيون

وادي الذهب: 190000 كلم² عاصمتها الداخلة¹

السكان: سكان الصحراء الغربية من أصول عربية وبربرية اجتمعت على الإسلام مكونة نسيج اجتماعي ذابت أمامه كل الفوارق الاجتماعية والعرقية، وقد كانت قبائل (صنهاجة، مصمودة، زتانة، غمارة، هواره) من أوائل القبائل التي سكنت الصحراء الغربية إضافة إلى القبائل العربية القادمة من شبه الجزيرة العربية والتي أتت حاملة لواء الإسلام، خلال الفترة ما بين القرنين الثامن والخامس عشر، فوصلت إليها قبائل من بني حسان وبني هلال عن طريق مصر وتغلغت بواسطة سيطرتها في منطقة الساقية الحمراء ومجمل أراضي موريتانيا ووادي الذهب، وبفضل شدتها وتزايد نفوذها طبعت المنطقة بطابعها الإسلامي المميز مع حلول بداية القرن 19، أصبح العرب يسيطرون على مجموع البلاد وينسب البعض هذه القبائل إلى اليمن.

رسّخ المسلمون في بلاد الصحراء أسس نظام اجتماعي وأنعشوا الحياة الاقتصادية هناك. خاصة تجارة الذهب، إذ كانت تشكيلة سكان المنطقة تنقسم بين الزوايا وبني حسان، حيث:

الزوايا: نطلق هذه التسمية على أهل العلم خاصة كل ما له علاقة بالدين فهم مكلفون بالتعلم والتعليم، القضاء والفتوى، إضافة إلى ذلك لهم دور سياسي واقتصادي حيوي داخل المجتمع، إذ يعملون بالزراعة وتربية الماشية وحفر الآبار.

¹ - منينة البشير الحسين و علي سالم خليهنة بوظلحة، الدبلوماسية كالية لتسوية القضية الصحراوية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلاقات الدولية، جامعة قلمة: 2013/2014. ص.22.

بنوحسان: يطلق عليهم أيضا "عرب معقل" دخلوا الأراضي الصحراوية في نهاية القرن الثامن هجري، يفرضون سيطرتهم داخل المجتمع بقوة الاسلام وعملهم الأساسي هو الصيد وحماية المجموعات المستضعفة التي تخضع لهم، كذلك نجدهم يشكلون السلطة السياسية والعسكرية في المنطقة.⁽¹⁾

حسب الإحصائيات الرسمية المغربية المعلنة بتاريخ 30 مارس 1966 م، عدد السكان الإجمالي بلغ 97376 نسمة، نصفهم مهاجر خارج حدود الصحراء الغربية وهم موزعين على الشكل التالي:

أ- إقليم طرفاية: 27976 نسمة من المهاجرين.

ب - الساقية الحمراء ووادي الذهب: 48400 نسمة من المقيمين.

ج-موريتانيا: 9000 نسمة مهاجرين.

د- تندوف: 12000 نسمة من المهجرين².

ومن بين هذه الإحصائيات جميعا، يعتبر الإحصاء الإسباني أكثر علمية، فهو إحصاء دقيق لسكان المحليين، تمت عملية الإحصاء بلهيكوتر وشملت كل الصحراويين المقيمين والمرتحلين وفي عام 1974 م نشرت الحكومة الإسبانية إحصاء لسكان يشمل فقط المقيمين ويستثني المهاجرين بعد عام 1958، وهم:

العدد الإجمالي للسكان: 73497 نسمة من المقيمين في الصحراء

عدد الذكور: 38336 نسمة.

عدد الإناث: 35161 نسمة³

¹- الصحراء الغربية المعرفة، نقلا من موقع : <http://ww-marefa.org/index.php> بتاريخ 2016/04/24.

²-مشكلة الصحراء الغربية، المرجع السابق الذكر.

1-الموقع الجغرافي للصحراء الغربية، قلا من موقع الرسالة احلي منتدى، تاريخ الاطلاع 2016/04/28 على <http://alrissala.ahlamontada.com> الرابط:

المطلب الثاني:

أقاليم الصحراء الغربية

تتميز الصحراء الغربية بتعدد الأقاليم فيها، إذ نجدها تنقسم إلى خمس أقاليم تختلف كل منها عن الأخرى في التضاريس والمناخ وهي كالتالي:

1- إقليم الساقية الحمراء:

في الشمال يعرف أيضا بالنهر الأحمر نسبة إلى نهر موسمي يجتاز الإقليم لمسافة 500 كلم ويغذيه عدد المسيلات المائية تنمو على امتدادها المراعي وحقول الذرة الصفراء والشعير يتشكل هذا الإقليم من مرتفعات جبلية تكسو الأشجار أوديتها كما في واد أكساطر ويتوفر على ثروة مائية معتبرة، إضافة إلى وجود آثار نادرة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ. يسود في إقليم الساقية الحمراء مناخ معتدل متوسط الحرارة فيه 25 مئوية، وتكون فيه نسبة الأمطار وفيرة.

2- إقليم زمور وسط شرق:

وهو إقليم ذو طبيعة جبلية قاسية مناخه قاري وجاف إذ تتفاوت درجات الحرارة فيه بشكل حاد حيث تزيد في النهار عن 45° مئوية وتنخفض في الليل إلى ما دون الصفر. تنتشر على سفوح مرتفعات "القلعة" سبخات الملح، خاصة في "أماط اللحم" و"أمغالا" و"وين ترغت"، وتوزع مراكز المياه بين "تاسكتنت" "تتواكة وإمليلي" و"تاعرزيمت".

3- إقليم تيرس جنوب شرق:

مناخه شبه صحراوي وطبيعته شبه متباينة، بعض مرتفعاته جرداء عبارة عن صخور متبعثرة وبعضها الآخر مغطى بالشجيرات الحراجية أما "وادي الجنة" التابع لجبال "لغات" فهو كثيف الأشجار.

4- إقليم أدرار سطف وسط-غرب:

يسوده مناخ قاري شبه صحراوي يتشكل جزءه الشرقي من سلسلة جبال صخرية يصل ارتفاعها حوالي 500 متر.

5- إقليم الساحل:

شريط ساحلي طوله 1200 كلم ويتمتع هذا الإقليم بجو معتدل رطب تغطي كثبان الرمل، مساحات واسعة من جزءه الغربي، بينما ترتفع الجبال في جزءه الشرقي بشكل أفقي لتصل إلى علو 3000 متر أما المنطقة الساحلية فهي سطحية ذات مناخ جاف ومعتدل في بعض الأماكن وتلتقي في شكل منحدر في غالب الأحيان، وتعد هذه المنحدرات بالإضافة إلى قلة عمق المياه الساحلية ووجود حواجز رملية كثيرة وزوابع البحرية الناتجة عن التيارات الهوائية القادمة من كناريا¹.

¹ - المرجع نفسه.

المبحث الثاني:

الأهمية الجيواقتصادية للصحراء الغربية

الصحراء الغربية بحكم موقعها الجغرافي، كانت نقطة وصل بين جيرانها وحافظ على هذا التواصل عدة عصور، أمنت في ذلك مرور قوافل تجارية وثقافات مختلفة، أتاحت لشعوب المنطقة تطورا ماديا وحضاريا، استمر الصحراويون على هذا النهج حتى دخل الأوروبيون وسيطروا على الطرق التجارية والموارد الأساسية التي كانت أصلا مصدر للحياة بشعوب المنطقة كلها كما حولوا ثرواتها إلى موارد وصناعات تصديرية مما أدى إلى وضعها في تبعية سلبية وقد اتبعت الإدارة الإسبانية نفس السياسة في الصحراء الغربية لنقل المواد الخام خاصة الفوسفات والثروة السمكية التي تعود على المستعمر بأرباح باهضة دون تكاليف كبيرة.

المطلب الأول:

الثروة الحيوانية

تميزت الصحراء الغربية قبل وصول الاستعمار للمنطقة ببنية اجتماعية واقتصادية لذا كانت حياة الصحراويين تعتمد على تربية المواشي (الإبل، الغنم، المعز خاصة) المصدر الرئيسي للوجود في المناخ الصحراوي إضافة إلى التجارة والصيد البحري والفلاحة الموسمية كذلك التقنن في الصناعة التقليدية لذا تعتبر الإبل أهم مورد طبيعي للبدو كما أنها شكلت العنصر الأساسي في الاقتصاد النقشي، بحكم قدرتها على تحمل المشقات وتأقلمها مع الظروف الصعبة للصحراء الغربية، كان السكان يستفيدون من جلود المواشي لصناعة مستلزماتها الضرورية ويعتمدون في عيشهم على لحمها وحليبها يصنعون الخيم والأغطية من أوبارها وصوفها وجلودها، كانت المواشي تستخدم في عملية التبادل التجاري الأساسي بينما في الدول المجاورة مثل النيجر، مالي والتشاد كان الملح الحجري هو الأهم، إذ ينقل

إليها عبر القوافل التجارية في تخوم الصحراء الغربية، بل لعبت في بعض الأحيان دور النقود في هذه الدول.¹

الثروة السمكية:

كما هو معلوم تقع الصحراء الغربية في شمال غرب إفريقيا وتعتبر شواطئها من أغنى السواحل المحيط الأطلسي بثروة سمكية وهذه الثروة التي شكلت أهم أسباب التوسع والأطماع الاستعماري، حيث تحوي على أهم حوض سمكي في إفريقيا إذ تبلغ مساحته 150000 كلم² وتشكل موارده السمكية أكثر من 11% من الاحتياط العالمي إذ يمكن صيد 10 طن من الأسماك في 1 كلم²، تضم هذه المياه أكثر من 200 صنف من الأسماك، 71 صنف من الرخويات.

لم يقتصر نهب الثروة السمكية الصحراوية خلال فترة الإستعمار على إسبانيا فقط بل سمحت لعدة أساطيل بالصيد في المياه الصحراوية، مما كثف من التجاوزات في هذه الثروة، وحسب بعض المعلومات فإن الكميات المصاداة منه 1969 بلغت 1,3 مليون طم من السمك موزعة بين الدول التالية: إسبانيا 450 ألف طن، اليابان 300 ألف طن، الإتحاد السوفياتي 200 ألف طن، جنوب إفريقيا 100 طن، كوريا الجنوبية 50 ألف طن، إيطاليا 45 ألف طن، البرتغال 22 ألف طن، بولونيا 19 ألف طن، كوبا 8 ألف طن، مصر 2,5 ألف طن.²

¹- علي سالم محمد فاضل، مدخل في اقتصاد الصحراء الغربية، نشر بتاريخ 2014/05/01 على موقع البلاد نت تاريخ الاطلاع 2016/04/24 على الرابط الإلكتروني <http://M.elbilad.net>
²- المرجع نفسه.

المطلب الثاني:

الثروات الطبيعية

تتخزن أراضي الصحراء الغربية باحتياجات واعدة من النفط والغاز والفحم الحجري وهو ما دفع منذ الستينيات من القرن الماضي بالعديد من الشركات الأجنبية إلى البحث والتنقيب والكشف في عدة مناطق، لكن ظروف الاستقرار في المنطقة دفعت هذه الشركات إلى كتم نتائج استكشافاتها في انتظار فرص أفضل تمنح الأمن والسلام للاستثمار في الصحراء الغربية.

1- الفوسفات:

بدأ الإنتاج الصناعي للفوسفات في الصحراء الغربية في سنة 1974، حيث توجد مناجم الفوسفات في الشمال الغربي، بالضبط في منطقة "بوكراع" وهي مدينة واقعة على بعد 100 كلم جنوب شرق العاصمة العيون وبـ 100 كلم على الساحل.¹

والفوسفات الموجودة بمنجم بوكراع يوجد في مساحة لا تتعدى 231 كلم²، بعمق يتراوح بين المترين وأربعة أمتار، وينقل الفوسفات إلى مرفأ العيون عبر سكة حديدية، وبمجيء المغرب أصبح يستغل المنجم من خلال شركة فوس بوكراع هذه الأخيرة تقوم بإنتاج حوالي أربعة ملايين إن سنويا وتقوم هذه الشركة بتصدير الفوسفات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا في الوقت الذي حذرت فيه الأمم المتحدة المغرب من استهلاكه لثروات الموجودة في الإقليم بحكم أنه خاضع للاستعمار.²

وتجدر الإشارة إلى أن احتياط الصحراء الغربية من الفوسفات يبلغ 10 مليار طن كما أن إسبانيا قامت بإنتاج وتصدير ما يزيد عن 45 مليون طن في الفترة الممتدة بين 1963 إلى 1976، أما المملكة المغربية وبعد احتلالها للصحراء الغربية واصلت في التصدير لكن

¹- محمد عمرون، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2006.

²- أمين شريط، حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص.10.

الغريب في الأمر هو أنها أصبحت تنتج وتصدر الفوسفات في عملية متواصلة وبفضل تحديث الشريط الناقل للفوسفات أصبح منجم بوكراع يعمل على مدار اليوم مما يعني أن الإنتاج تجاوز بكثير القيمة التي كان يتم إنتاجها سابقا أي أصبحت شركة فوس بوكراع تنتج ما يزيد عن ثلاثة آلاف طن في الساعة، وهو الشيء الذي تعتبره البوليساريو استغلال رهيب إضافة إلى كونه غير شرعي.

2- الثروات الطاقوية:

لم تقتصر الثروات الطبيعية على الثروة المعدنية والسمكية بل أنه أجريت دراسة حديثة أكدت أنه يوجد على السواحل الصحراوية كميات هائلة من الغاز والنفط على مقربة من الشواطئ وقد شكل هذا الإعلان محل اهتمام أطراف النزاع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، فقد سارعت المملكة المغربية إلى توقيع اتفاقيات لتتقرب على النفط مع كبرى شركات التنقيب مثل توتال الفرنسية وكيرماك الأمريكية في أكتوبر 2001 م. وهو الأمر الذي اعترضت عليه قيادة البوليساريو، وجعل المغرب بعد ذلك يتطلب رأي قانوني من الأمم المتحدة والتي أصدرت بدورها وثيقة قانونية تجيز التنقيب شرط عدم استغلال تلك الموارد دون رضا وموافقة سكان الإقليم المتنازع عليه، هذه الوثيقة أعطت سند قانوني للبوليساريو كي تعقد هي الأخرى اتفاقيات مع شركات وفيما يخص الاستشارة القانونية حول ذلك اعتبر أحد المسؤولين أنها غير ملزمة، لكن من وجهة نظر القانون تبقى ملزمة حتى يتم حل النزاع القائم، أما عن الحدود البحرية بين الصحراء الغربية والدول المجاورة فقد نشأ خلاف عندما قامت إسبانيا بتعزيز تواجدتها من خلال إعطاء رخصة تنقيب للشركة الإسبانية الأرجنتينية "ريسول" إذ احتجت المغرب على ذلك واتخذت جبهة البوليساريو خطوة من خلال إغلاق المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للصحراء الغربية.¹

¹ - السيد حمدي، الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، الجزائر: الدار الجاحضية، ص. 08.

3- الحديد:

يبلغ إحتياطي الحديد في إقليم الصحراء الغربية حوالي 700 مليون كن، حيث تم اكتشاف منجم في أزمية وعرشة، وتقدر إمكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض في المنطقة إلى حوالي 600 مليون طن، فيحين تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65% وتشير عمليات المسح الجيولوجي إلى إمكانيات التوصل إلى نتائج كبيرة أخرى.¹

4- المعادن:

هي كثيرة ومتعددة مثل النيكل، الفضة، الحديد، النحاس، اليورانيوم، الكروم، الرصاص، وقيل أيضا أنها تحوي على التنغستين والقصدير، كما تم اكتشاف قاعدة خامات في الصحراء الغربية مثل خامات النحاس، المنغنيز، الحديد والرخام وهي تشكل أهم لموارد المعدنية المكتشفة بعد الفوسفات.

كما نجد أيضا معدن اليورانيوم في منطقة "السمارة" الذي حظي باهتمام بالغ إلى درجة أن السلطات الإسبانية قد فرضت عليه حراسة مشددة ومنعت الاقتراب من منطقة التنقيب.³

¹- محمد عمرون، مرجع السابق الذكر.

³- المرجع نفسه.

*انظر الخريطة في قائمة الملاحق.

المبحث الثالث:

بروز النزاع في الصحراء الغربية

النزاع الدولي يمكن أن يقع بين الدول أو بين دول و حركات التحرير الوطني، ونزاع الصحراء الغربية يمكن أن ندخله في النوع الثاني، ولكل نزاع تاريخ حاسم يعتمد عليه في أية محاولة تهدف إلى تسوية هذا النزاع أو الحكم فيه، فالمواقف والتصرفات التي تحدث بعد هذا التاريخ لا تعبر عن الوضع القانوني للقضية المتنازع عليها أو المركز القانوني لأطراف النزاع.

المطلب الأول:

أصول النزاع في الصحراء الغربية

تعود مشكلة الصحراء الغربية إلى بداية خروج القوى الاستعمارية العظمى من المنطقة وما خلفه من مشاكل حدودية ناتجة عن تقسيمه للمنطقة تقسيما عشوائيا دون النظر إلى هويات السكان والآثار السلبية التي قد تنتج عن هذا التقسيم، بل اعتمد أساسا على تقسيم النفوذ بين فرنسا وإسبانيا اللتان مثلتا أكبر القوى الاستعمارية في منطقة شمال إفريقيا، فقد أخذت فرنسا كل من تونس، الجزائر، موريتانيا والمغرب، وأخذت إسبانيا كل من الصحراء الغربية وبعض المناطق في شمال المغرب.

وفي نهاية الخمسينات من القرن الماضي بدأت المنطقة المغربية تسترجع استقلالها، ومع هذا الاستقلال ظهرت الصراعات الحدودية وبالأخص مع الجزائر والمغرب وصل إلى حدّ التصادم بالسلاح سنة 1963 فيما سمي بحرب الرمال، إضافة إلى النزاع بين

المغرب وموريتانيا الذي وصل إلى الأمم المتحدة حيث كانت المغرب تطالب بموريتانيا على أساس أنها جزء من التراب المغربي بعد أن تحقق لها استقلالها.¹ كما أثارت المغرب مسألة الصحراء الغربية على أساس أنها تمثل جزء من المغرب، فالصحراء تمثل جغرافيا الجزء الشمالي الغربي لموريتانيا، كما تمثل الجزء الجنوبي للمغرب. وعندما بدأ حزب الاستقلال كفاحه في المغرب، بهدف التحرير من السيطرة الإسبانية والفرنسية، كانت أيديولوجية العسكرية تؤكد على الهدف السياسي، المتمثل في فكرة المغرب العربي الكبير، والتي كانت أساسا لمطالبه الإقليمية، وكان حزب الاستقلال قد أعلن مطالبة باسترداد موريتانيا في يوليو 1957، استنادا على حجج مختلفة في معرض مطالبة المملكة المغربية بموريتانيا وقد أثارت المغرب وموريتانيا الحلّ السلمي لتسوية النزاع بينهما ولجأ إلى الأمم المتحدة وفي هذه الأثناء أعلنت إسبانيا أن منطقة الصحراء الغربية هي محافظة إسبانية في سنة 1961.²

فالدول المغاربية لم تبذل أي جهد لتحرير المنطقة، عدى محاولات محتشمة من المغرب وموريتانيا، لكن بدا الانقسام بينهما واضح في الأمم المتحدة حيث أن كل طرف يريد المنطقة الصحراوية لنفسه، فالمملكة المغربية تطالب سيادته على هذه المنطقة بحكم وجوده التاريخي بها وامتداد المغرب قبل دخول المستعمر في حوض السنغال، أما موريتانيا فكانت تطالب بالصحراء باعتبارها امتداد طبيعي لها، وقرب سكان موريتانيا من سكان الصحراء الغربية عرقيا، وفي هذه الأثناء قامت انتفاضة تطالب بتحرير الصحراء الغربية فقامت إسبانيا بقمعها، لكن لم تهدأ الأمور بل استمرت المقاومة بقوة أكبر، وفي ماي 1973

¹ - أبرز أحداث الصحراء الغربية، نقلا من موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2016/04/29 على الرابط الإلكتروني:

www.eljazeera.ne

² - المرجع نفسه.

تأسست جبهة البوليساريو، وبعد عشرة أيام من تأسيسها حاولت إسبانيا أن تقمع المقاومة العسكرية في الصحراء نهائياً.¹

في سنة 1974 بينما كانت المغرب وموريتانيا تلحان على إرجاع المنطقة الصحراوية إليهما، بينما أن جبهة البوليساريو تصر على أنها هي من قامت بالكفاح ضد المستعمر وبالتالي هي صاحبة الحق في إدارة شؤونها بعد انسحاب إسبانيا، قررت إسبانيا وبشكل أحادي تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية خلال النصف الأول من سنة 1975.

لكن رفضت كل من المغرب وموريتانيا هذا الحل، بينما رحبت جبهة البوليساريو بهذا المشروع وأبدت استعدادها للمشاركة في هذا الاستفتاء، أما المغرب قررت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية حيث أعلن عنه الملك المغربي الحسن الثاني في 18 سبتمبر 1974 وبالفعل تقدمت المغرب بطلب استشاري إلى محكمة العدل الدولية مرفوقا بعدة أدلة وبراهين على قضيتها.²

بعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي، أحالته إلى محكمة العدل الدولية والتي عقدت 27 جلسة علنية من 25 جوان إلى 30 جويلية 1975 وبعد أن فحصت الأحداث الداخلية (تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة، وحملات السلاطين...) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية، والأحداث الخارجية (معاهدات، اتفاقات ومراسلات دبلوماسية) التي اعتبرها المغرب تأكيد الاعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية، توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقدم دليل على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب والصحراء الغربية بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية ودينية) بين بعض قبائل المنطقة والسلطان، وأعلنت أن جميع الأدلة المادية

¹ - الداهية ولد محمد فال، قضية الصحراء الغربية مقاربة للحلول: المجلة العربية للعلوم السياسية، بدون تاريخ، بحث في

2016/04/08 Google

² - المرجع نفسه.

والمعلومات المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة، وبين المملكة المغربية أو المجموعات الموريتانية من جهة أخرى. وعليه فإن المملكة لم تثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار 1514 (XV) المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحرّ والحقيقي عن إرادة سكان المنطقة.¹

أعلن الملك الحسن الثاني تنظيم مسيرة خضراء بمشاركة 350 ألف مواطن ساروا إلى منطقة الصحراء، مما دفع بالنظام الإسباني إلى الدخول في مفاوضات مع المغرب وموريتانيا لإنهاء الوجود الاستعماري الإسباني في الصحراء الغربية، وفي 21 نوفمبر 1975 تم التوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا يتم بموجبها إنهاء الوجود الإسباني المغربي والموريتاني، لكن هذا الاتفاق الثلاثي لم ينهي المشكلة بل زادها تعقيدا، حيث عملت البوليساريو على تصعيد عمليات عسكرية ضد الإسبان على اتفاقية مدريد، كما استولت على عدد من المواقع الصغيرة في المنطقة، إذ أعلنت جبهة البوليساريو عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية في 28 فيفري 1976 بعد يومين من رحيل إسبانيا، وكانت هذه أول بداية لتفجير الصراع المسلح بين المغرب وجبهة البوليساريو التي ظلت تدعمها دول عربية أبرزها الجزائر التي دخلت خط النزاع بعد المسيرة الخضراء واستشعار الخطر وقامت بالاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية كأول بلد يعترف بها، وهذا ما فتح باب للحرب بين جبهة البوليساريو والمغرب من جهة وقطع العلاقات بين البلدين من جهة أخرى.²

¹ - مصطفى الكاتب ومحمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، القاهرة: دار المختار، 1998، ص 63-68.

² - حميد فرحان الراوي، الاتحاد المغربي ومشكلة الصحراء الغربية، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية ص 4.

المطلب الثاني:

تطورات النزاع في الصحراء الغربية

كانت كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا قبل سنة 1974، قد أجمعت على ضرورة تصفية الاستعمار في الصحراء، الغربية، فهذه الدول الثلاث أبدت مبدأ تقرير المصير. في سنة 1974 ظهرت خلافات بين هذه الدول عندما صرحت حينها كل من المغرب وموريتانيا رغبتها في ضم الصحراء الغربية بينما أعلنت الجزائر تأييدها الكامل لاستقلال الصحراء الغربية.¹

وهو الأمر الذي انتهى بعقد اتفاقية مدريد الثلاثية 1974 ، وقيام جبهة البوليساريو بإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية في 28 فيفري 1976.

وتنازل موريتانيا بحقوقها في الصحراء الغربية لصالح المغرب. وهذا الوضع أدى إلى نشوب صراع باستعمال السلاح بين المغرب وجبهة البوليساريو التي ظلت تحظى باهتمام ودعم مالي وسياسي من طرف دول عربية عديدة إلى الوقت الذي انتقل فيه ملف الصحراء من الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الإفريقية، ليعود مرة أخرى إلى الأمم المتحدة، بعد أن عجزت منظمة الوحدة الإفريقية عن إيجاد حل لهذا النزاع، وقد ظل القتال داميا على مدى 10 سنوات مما خلف الآلاف من الضحايا، وأدى إلى التراجع الاقتصادي في كل من المغرب والجزائر، مما أحدث أزمات اقتصادية لكل دول المغرب العربي.²

وبعد تمايز مواقف دول الجوار الثلاثة (المغرب، الجزائر، موريتانيا) وانحياز الجزائر لصالح الصحراء الغربية وتحت وقع رفض الصحراويين للسيطرة المغربية على أراضيها أنشأت في الجزائر تحديدا في تندوف مخيمات اللاجئين، أما على المستوى السياسي فقد شهدت قضية الصحراء الغربية عدة تطورات:

¹- الداهية ولد محمد قال، الرجوع السابق الذكر.

²- حميد فرحان الراوي. المرجع السابق الذكر، ص.5.

1. على المستوى الإفريقي:

مر الصراع الصحراوي بخطوات متقدمة وكانت إفريقيا هي حلبة الصراع الأنجح للصحراويين في مطالبتهم بالاستقلال، وذلك لنجاح الجزائر في تسوية القضية ضمن الأقطاب الذي كانت القارة السمراء تشهده. فقد حضت القضية باهتمام كبير من طرف منظمة الوحدة الإفريقية من خلال اجتماعها في مابوتو بالمزمبيق من 19 إلى 24 جانفي / يناير 1976 أوصت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالاعتراف بجمهورية البوليساريو كحركة تحريرية إفريقية وفي اجتماع وزراء خارجية المنظمة في جزر موريس من 24 إلى 29 جوان 1976 تبناوا التوصية. وصادق مؤتمر القمة الإفريقي المنعقد في الخرطوم من 18 إلى 22 يوليو 1978 على عقد مؤتمر قمة استثنائي حول الصحراء الغربية، وتشكيل لجنة من الحكماء مؤلفة من خمسة رؤساء دول من بينهم رئيس المنظمة، لتقوم بفحص كل معطيات مشكل الصحراء الغربية بما في ذلك حق شعب هذه المنطقة في تقرير مصيره. لقت هذه القرارات الإفريقية ترحيبا واسعا وإجماعا شاملا من طرف هيئة الأمم المتحدة، مما دفعها إلى اتخاذ القرار رقم 5040 لسنة 1985 داعية بدورها إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير والاستقلال ووقف إطلاق النار والشروع إلى مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع، وذلك بقيام الأمم المتحدة بإرسال بعثات متعددة إلى المنطقة من أجل الأوضاع فقد زار المنطقة "هيكتور غروس إسيال" الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وهكذا بدأت الجهود المشتركة للمنظمتين في البحث عن حل للمشكل من خلال مقترحات مفصلة أساسها تسوية النزاع القائم والسلم من أجل التوصل إلى حل عادل. وفي تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي يحمل رقم: 52/360/18/6/1990، جاء فيه أن الهدف الأساسي هو تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير، وعلى أساس هذه المعطيات التي توضح التصور لمنطلقات مخطط التسوية، وضع برنامج تنفيذي لمكونات المخطط وهي:

- وقف إطلاق النار
- تبادل أسرى الحرب
- تقليص عدد القوات المغربية بالإقليم
- تحديد الهوية وتسجيل المصوتين
- عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت
- إطلاق سراح المساجين السياسيين
- تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه
- إدارة أهمية مؤقتة للإقليم¹

2. خطة بيكر وآفاق التسوية:

اختارت الأمم المتحدة 1997 جيمس بيكر المبعوث الشخصي لها في الصحراء الذي حاول إنعاش المخطط الأممي بعد أن تعثر في محطات عدة، وذلك من خلال العديد من الاجتماعات عالية المستوى والتقدم فطرح اختيارات للحلول بموافقة أطراف النزاع الرئيسية تضمنت إعطاء الصحراء الغربية حكما ذاتيا لمدة أربعة أو خمسة سنوات وبعدها القيام بالاستفتاء على الوضع النهائي، عند إنتهاء مدة الحكم الذاتي لتحديد ما إذا كانت المقاطعة الصحراوية سوف تظل مستقلة أو تدمج بشكل نهائي في المغرب، ودعا الطرفان (المغرب وجبهة البوليساريو) لقبول الخطة وتنفيذها، وأعلنت جبهة البوليساريو قبولها لخطة السلام، وطالبت بالتطبيق الفوري لها، كما وافقت كل من الجزائر وموريتانيا، في حين أعلنت المغرب رفضها الكامل للخطة، وأصدر مجلس الأمن في 28 تشرين الأول أكتوبر عام 2003 القرار 1513 قرر فيه تمديد تولي بعثة الأمم المتحدة الاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 كانون الثاني 2004، وتواصلت التصريحات المغربية الراضية لخطة السلام. لكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في 11 يونيو 2004 استقالة جيمس بيكر المبعوث الشخصي لـصحراء الغربية بعد سبع سنوات من توليه لهذا المهام.²

¹ - محمد عمرو، المرجع السابق الذكر، ص. 157.

² - حميد فرحان الراوي، المرجع السابق الذكر، ص. 11.

استنتاج الفصل الأول:

تتمتع الصحراء الغربية بموقع استراتيجي هام فهي كانت نقطة وصل بين جيرانها وحافظ على هذا التواصل عدّة قرون، إذ أمنت لشعوب المنطقة تطورا ماديا وحضاريا إلى دخل أن الاستعمار الإسباني وسيطر على ثرواتها ومواردها الطبيعية لتبقيها في تبعية دائمة.

جذور النزاع في الصحراء الغربية راجع بالأساس إلى الدول الاستعمارية التي عملت جاهدة على ترك آثارها في المنطقة حتى بعد الاستقلال، إلى أن استمرار هذا النزاع هو بسبب الدول المغاربية وخياراتها السياسية.

الفصل الثاني:

موقع النزاع الصحراوي من
العلاقات الجزائرية المغربية

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

إن أهم ما يميز العلاقات الجزائرية المغربية عامة هو التوتر و عدم الاستقرار على الرغم من فترات الهدوء التي عرفتھا, و هذا راجع إلى عدة مشاكل أبرزھا قضية الصحراء الغربية لاختلاف الرؤى بينهما إزاءھا, فالمغرب تؤكد على ضرورة استرجاع هذه الأخيرة باعتبارھا ملكا قد سلب منها, في حين بقيت الجزائر على موقفھا الثابت المدعم للحركات التحررية.

المبحث الأول:

تطور العلاقات الجزائرية - المغربية (1962-2015)

تشهد العلاقات الجزائرية المغربية توترا وجمودا منذ عقود من الزمن بسبب مشاكل وصعوبات، وهو ما يفسر الغموض حول فهم مختلف المشكلات التي يعرفها الوضع المغربي، وعلى مستوى العلاقات بين دوله، ففي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المراحل التي عرفت العلاقات الجزائرية المغربية وأهم ما ميزها من أحداث، منذ حصول البلدين على الاستقلال إلى غاية 2015.

المطلب الأول:

من 1962 إلى 1989. (من الصدام العسكري إلى إعلان الاتحاد المغربي).

على الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبي التي عرفت العلاقات الجزائرية المغربية، فإن السمة الغالبة عليها منذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 هي التوتر وعدم الاستقرار، مما يكشف عمق الأسباب المنتجة لهذه الوضعية وتعدد الملفات المطروحة على البلدين الذين اقتربا في محطات عديدة، من حافة المواجهة العسكرية المفتوحة، بعد أن خاضا في بداية الستينات مما عرف بحرب الرمال بسبب مشكلة الحدود بينهما¹ بعدما ألح المغرب على المطالبة بإعادة النظر في الحدود المرسومة بين البلدين، ووفق بروتوكول اتفاق الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة "فرحات عباس" والملك المغربي

¹ مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، نفا عن الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع 2016/06/26 على الرابط الإلكتروني: [http://WWW.Aljazeera.net/Spéciale Files/ P. 9](http://WWW.Aljazeera.net/Spéciale%20Files/P.9).

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

"الحسن الثاني" في 6 جويلية 1963 الذي يتضمن رفضا قاطعا لهذا الطلب وأكدت أن الجزائر وحدة واحدة لا تتجزأ¹.

وفي 13 مارس 1963 قام الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني" بزيارة إلى الجزائر، وكانت أول زيارة لرئيس دولة إلى الجزائر بعد حصولها على الاستقلال.

وفي هذه الزيارة تناقش الملك المغربي مع الرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" حول مشكل الحدود، وكان رد أحمد بن بلة فبهذا الخصوص: "هناك فعلا مشكل خصوصا فيما يرجع لتتدوف، إن هذا المشكل يشبه هوة سحيقة يستحيل تجاوزها، . ليرسل بعد ذلك الملك المغربي وفدين متلاحقين إلى الجزائر لتكرير المطالب الترابية للمغرب إلا أن هذه اللقاءات لم تسفر عن أي جديد، ولعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا جد هام على الصعيد القاري، أين تمكنت في 28 جوان 1963 من المصادقة على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يقر على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وفق المبدأ القانوني UTI POSSI DETIS* الذي ينص على قداسة الحدود وثباتها. وقد اعتبر المغرب، كل هذه التطورات بمثابة خيانة نظرا لما اتفقوا عليه سابقا، وهو الأمر الذي سارع إلى زيادة حدة الخلاف وصولا إلى الصراع المباشر باستخدام الأسلحة، بعد اجتياز المغرب للحدود الجزائرية المغربية ابتداء من الفاتح إلى التاسع أكتوبر 1963، ليوقع البلدين في 15 جانفي 1969 على معاهدة الإخوة وحسن الجوار².

¹ - رابح زاوي، التنافس الجزائري المغربي السعي لريادة المنطقة المغاربية (1962-2011)، مذكرة مقدمة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2012/2011، ص.21.

² - مصطفى الخلفي، المرجع السابق ذكره.
* هو مبدأ مأخوذ من القانون الروماني القديم، يعني احتفاظك بالشئ الواقع تحت حيازتك و بالنسبة للقانون الدولي هو احترام الأوضاع القائمة.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

كما أبرمت الدولتين إتفاقية تلمسان في 27 ماي 1970، التي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية التي نصت على اعتراف المغرب بجزائرية تيندوف والمشاركة في إنتاج وتسويق الحديد بتندوف.

وفي 25 جانفي 1976، تصاعد الصراع بين الجزائر والمغرب إلى حد حصول أول مواجهة عسكرية بينهما، لتدوم ثلاثة أيام، وقد انتهى التوتر العسكري على اثر الوساطة المصرية في شخص الرئيس المصري السابق حسني مبارك وتحرك عدد من الدول العربية لتطويق الأزمة¹.

ليتم الإعلان في 27 فيفري 1976 عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي اعترفت بها الجزائر في 7 مارس 1976، وهو الأمر الذي أدى مباشرة إلى قطع العلاقات بين الطرفين. ومع بداية الثمانيات طرأت تغيرات دولية وإقليمية وزنة، مما دفع بكل من المغرب والجزائر إلى الدخول في مفاوضات سرية سنة 1981، وفي 26 فيفري 1983 تم عقد القمة الأولى بين الملك المغربي الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري آنذاك الشاذلي بن جديد، لتسفر في 7 أفريل عن عودة التنقل الحريين البلدين، ليعود التوتر مرة أخرى عند توقيع المغرب على المعاهدة الثنائية مع ليبيا في 13 أوت 1984، ليتم بعد ذلك عقد القمة الثلاثية بين الحسن الثاني وشاذلي بن جديد والملك فهد تحديدا في 04 ماي 1987، التي أثمرت عن عودة العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية بعد قطيعة دامت 14 سنة، ليتم فتح الحدود رسميا في 15 جوان 1987، وقد ساعد هذا الوضع الجديد على دعم عملية التفاهم على تسوية نزاع الصحراء الغربية عبر إجراء استفتاء بالإشراف والعمل المشترك لتفعيل العمل المغاربي من خلال عقد قمة زرادة في 10 جوان 1988 التي انتهت بالإعلان عن تأسيس الإتحاد المغاربي في مدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989،

1- المرجع نفسه.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

وفي فترة 6-8 فيفري 1989 قام الرئيس الجزائري منذ 1972، لتأكيد المصالحة بين البلدين.¹

المطلب الثاني:

من 1989 إلى 1999.

(استمرار حالة المد والجزر في العلاقات بين الجزائر والمغرب)

لقد تميزت هذه الفترة بالتوتر، وعلى الرغم من الأجواء الهادئة التي كانت تميزها من وقت لآخر، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتأسيس إتحاد المغرب العربي، إلا أن فترة الإزدهار هذه لم تدم طويلا، حيث عاد الاصطدام المغربي الجزائري الذي جاء محصلة طبيعية للتطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، تحت وطأة الأزمة الأمنية التي شهدتها، وتسارعت الأحداث بعد ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كسبت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، ثم استقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، وارتفاع وتيرة أعمال العنف داخل البلاد، فكان لهذه التطورات تأثير على علاقات الجزائر الدولية، لاسيما مع المغرب في ظل شكوك جزائرية حول حقيقة موقف المغرب من تلك الأحداث، تتراوح بين الاعتقاد بتغاضي المغرب عن استخدام المتطرفين لأراضيه معبرا، وبين تقديمه دعما لهم مقابل وعود بتأييد سياسته تجاه الصحراء حال وصولهم إلى السلطة في الجزائر.²

¹ - المرجع نفسه.

² - سعاد سراي، العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر: 2006/2007، ص.41.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية المغربية

حادثة مراكش 1994 وغلق الحدود الجزائرية - المغربية: بلغ التوتر أوجه بين الجزائر والمغرب إثر الاعتداء الإرهابي على فندق "أطلس آسي" بمراكش في 24 أوت 1994، والذي أسفر عنه غلق الحدود البرية من طرف المغاربة.

تجميد العمل المغربي: ظهره إرهابيات تجدد النزاع البارد بين البلدين وانعكاساته على مسيرة الاتحاد المغربي في ربيع عام 1993، وذلك عندما دعا وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي آنذاك، إلى وقف مراجعة الاتحاد المغربي بسبب مواقف الجزائر "المستفزة" حسبته للمغرب في قضية الصحراء، ليوجه رسالة إلى نظيره الجزائري محمد صالح دميري بتاريخ 21 ديسمبر 1995، تضمنت طلب المغرب من الجزائر التي تتأثر اتحاد المغرب العربي، تجميد أنشطة مؤسسات الاتحاد مؤقتاً، ريثما تعود الأطراف إلى موقفها، وتحديد موقف الجزائر من ملف الصحراء الغربية، حيث فرضت المغرب أن تستمر الجزائر في لعب دور يتجاوز كونها ملاحظاً في ملف الصحراء الغربية، وتقوم بسلوك يتضارب مع مساعي المغرب الدبلوماسية لدى هيئات المجتمع الدولي، وهو أمر ينظر المغرب لا يستقيم مع مصالح ومستقبل العلاقات المغربية وبالتالي مع بناء المغرب العربي¹.

المطلب الثالث:

من 1999 إلى 2015: التحول في القيادات السياسية وديناميكية العلاقات

الثنائية):

عرفت هذه المرحلة الجديدة تغير القيادات الحاكمة في البلدين، ففي المغرب وبعد وفاة الملك الحسن الثاني في 23 جويلية 1999، اعتلى محمد بن الحسن بن محمد (محمد

¹ - المرجع نفسه، ص. 43.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

السادس) العرش أما في الجزائر فقد تم انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيس للجمهورية في 16 أفريل 1999، وفي 15 أوت 1999 اندلعت أزمة جديدة بين البلدين، حيث اتهمت الجزائر المغرب بايواء متسللين متطرفين نفذوا مذبحة في منطقة (بني وينف) في بشار والنظام الجزائري يتوجه إلى المغرب بأصابع الاتهام وتغاضيه عن منفذي العملية، كما قام وزير الداخلية المغربي "أحمد بيداوي" في أفريل 2000 بزيارة إلى الجزائر تمخض عنها إصدار بيان مشترك ينص على الاتفاق على ترقية العلاقات الثنائية في كافة المجالات خاصة تنقل الأشخاص وأمن المواطنين، ليرد عليها رئيس مجلس الأمة "بشير بومعزة" بزيارة رسمية في ماي 2000 إلى المغرب، وكان من نتائج هذه الزيارة إنشاء مجموعة عمل والأخوة والتعاون وفي نوفمبر 2000 قام وزير الداخلية الجزائري "نور الدين يزيد زرهوني" بزيارة أحدثت بعض الانفراج في العلاقات الجزائرية المغربية¹، لكن ما لبثت قليلا إلا وانقلب من جديد هذا التوازن الجزائري المغربي، وذلك بسبب قضية الصحراء الغربية لاسيما بعد إعلان الأمم المتحدة لمشروع اتفاق الإطار الخاص بالحكم الذاتي في يوليو 2001 الذي قوبل بمعارضة جزائرية شديدة، إلى جانب هذا التحول الإستراتيجي في تدبير الأمم المتحدة لنزاع الصحراء، إنضافت كل من قضيتي فتح الحدود (مطلب مغربي) وقضية تفعيل الاتحاد المغاربي وعقد القمة الرئاسية (مطلب جزائري)، ليشكل كل ذلك المحاور الأساسية للخلاف المغربي الجزائري. كما برز رهان جزائري لعقد القمة المغربية قبل نهاية سنة 2001 وشكل اجتماع مجلس وزراء الخارجية المغاربة في مارس 2001 الخطوة الأولى في هذا المسار، إلا أن الفشل كان مآل هذه الخطوة بسبب غياب المغرب، وبعد جمود مؤقت للمبادرة تمكن العمل المغاربي من استثناء ديناميكية عبر تنظيم اجتماع سبتمبر 2001، الدورة الرابعة لمجلس الشورى المغاربي بمشاركة كافة الدول المغربية وبعده اجتماع وزراء الاتحاد في أواسط يناير 2002

¹ - رابح زاوي، المرجع السابق الذكر، ص. 24.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية المغربية

والذي تمكن من تحديد أمين عام جديد للاتحاد وانطلاق التحضير الجدي لعقد القمة المغربية¹.

وفي سنة 2003 قام وزير الخارجية المغربي الجديد "إسلام معتدل" الفائز في الانتخابات التشريعية، بزيارة رسمية إلى الجزائر وتهدف هذه الزيارة إلى تحريك العلاقات بين البلدين، وإعادة دفع إتحاد المغرب العربي المتعثر منذ سنوات بسبب التوتر بين البلدين، وقد أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية "عمار بلاني" أن هذه الزيارة تدخل في إطار الديناميكية البناءة التي التزمت بها البلدان من خلال تبادل الزيارات الوزارية والتشاور من أجل تعزيز علاقات الإخوة بين البلدين².

وتتأمل هذا التقارب إلى درجة أن بعض المراقبون أبدوه بعض التفاؤل وصولاً إلى عقد قمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والملك محمد السادس في مارس 2005 وتعزيز التعاون بينهما في ميادين اقتصادية استثمارية متعددة أبرزها الزراعة، أين يراهن الجزائريين على خبرات نظرائهم في ميدان استصلاح الأراضي.

وفي نهاية 2010 وبداية 2011 شهدت العلاقات الاقتصادية الجزائرية المغربية قفزة معتبرة وكان ينتظر من ذلك أن يكون تمهيدا لتسوية الخلافات، وقد استغل المغرب ذلك وكل مرة إعادة المطالبة بفتح الحدود، لكن الجزائر ردت بالرفض³.

¹- العلاقات المغربية الجزائري ومستقبل الصحراء، تاريخ الاطلاع 2016-07-10 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.moqatel.com>

²- أول زيارة لوزير خارجيه مغربي إلى الجزائر منذ 2003، منتديات تونيزياسات، تاريخ الاطلاع 2016/08/13 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.tunisia.sat.cam>.

³- أزراج عمر، اللامعقول في العلاقات الجزائرية المغربية، نقلا عن أخبار العربية، تاريخ الاطلاع 2016/08/14 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alarabiya.net/ar/politics>.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

وفي 6 نوفمبر 2013 ألقى الملك المغربي محمد السادس خطابا أين اتهم فيه الجزائر، دون ذكرها بالاسم بتقديم أموال لشراء أصوات ومواقف بعض المنظمات المعادية لبلاده، ويأتي خطاب الملك بعد أسبوع من توتر العلاقات بين الرباط والجزائر، إثر خطاب للرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" حول الصحراء الغربية، وتسبب في استدعاء المغرب لسفيره في العاصمة الجزائرية للتشاور قبل عودته لمزاولة مهامه.

وقد ازداد التوتر بين البلدين إلى درجة وصف المغرب للجزائر بشكل مباشر بالخصم والعدو متوعدا إياها بالاصطدام والمواجهة مباشرة طيلة سنة 2015 وأضافت المغرب انها ستقطع علاقاتها الدبلوماسية الدفاعية متهما إياها بالوقوف وراء تعطل كل حل في القضية الصحراوية¹.

¹ - المغرب تعلن: 2015 سنة حرب ضد الجزائر، نقلا عن البلاد أون لاين، تاريخ الاطلاع 2016/08/20، على الرابط الإلكتروني:

-<http://www.djazairisse.com/elbilad/>.

المبحث الثاني:

موقف الجزائر من النزاع في الصحراء الغربية

حسب وجهة النظر الجزائرية، فإن إقليم الصحراء الغربية يصنف ضمن الأقاليم المستعمرة التي لم يمنح لها حق تقرير مصيرها بنفسها، وعليه فإن أي إجراء يتخذ من أجل تصفية الاستعمار في هذا الإقليم سيلقى دعماً وتأييداً كاملاً من طرف الدولة الجزائرية، وفعلاً هو ما حصل حينما دعمت الجزائر بصورة دائمة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1966 وهي تنادي إسبانيا من أجل إجراء استفتاء في الإقليم تحت مراقبة الأمم المتحدة¹.

المطلب الأول:

إسهامات الجزائر في قضية الصحراء الغربية

تستند وجهة نظر الجزائر بخصوص الملف الصحراوي إلى القرارات، التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق الشعب الصحراوي وأن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء، إلى الاستقلال وممارسة حقه في تقرير المصير².

لقد كان الخطاب الرسمي الجزائري ثورياً، يعبر من خلاله عن دعمه ومساندته للحركات التحررية في العالم.

1- موقف الجزائر الثابت من قضية الصحراء الغربية نقلاً عن موقع ألي بريس تاريخ الاضطلاع 2016/08/20. على الرابط الإلكتروني <http://alghpress.com/article-10204.htm>
2- المرجع نفسه

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

والى غاية يومنا هذا ظلت الجزائر تدعم القضية الصحراوية وقد عبر على ذلك في كل فرصة أتاحت لها، هو ما أكدته وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعامرة" في حوار خاص به في قناة "فرانس 24" « France 24 » وقد أبرز أن السبب الذي حمل الجزائر لدعم القضايا العادلة، ومنها القضية الصحراوية، والدفاع عنها هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو المبدأ الذي تؤمن به الجزائر وأضاف لعامرة مخاطبا المغرب: "ليس لدينا أي كراهية تجاه الشعب المغربي الشقيق، نحن ندعم وندافع عن القضية الصحراوية باعتبارها قضية مبدأ، مثلما كانت الجزائر تقف مع "تلسون مونديلا" ضد التمييز العنصري بجنوب إفريقيا وأيضا مثلما تدافع وتقف وتدعم حاليا القضية الفلسطينية.

كما رد وزير الخارجية الجزائري على اتهامات الطرف المغربي للجزائر بأنها طرف في النزاع قائلا: "هذه سياسة الحروب إلى الأمام، لا بد من معالجة الأمور مثلما هي" مشيرا بذلك إلى طبيعة الوضع الحالي لقضية الصحراء الغربية الذي أقرته الأمم المتحدة باعتبار أن المملكة المغربية تشارك في المفاوضات مع جبهة البوليساريو سعيا للوصول إلى حل عادل وهي أمور وصفها الوزير بـ "الأمور واضحة وضوح الشمس"¹.

وأكد أيضا رئيس المجلس الشعبي الوطني محمد العربي ولد خليفة، أن مساندة الجزائر لكفاح الشعب الصحراوي مبنية على المبادئ الثابتة التي تحكم سياستها الخارجية.

وجاء في بيان المجلس إن ولد خليفة، وخلال استقبال الذي خصه لوفد من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بقيادة والي ولاية العيون، أبرز أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار استنادا إلى اللوائح الأممية والقرارات الدولية مضيفا أن الجزائر تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفق قرارات الشرعية الدولية.

¹ حوار مع رمطان لعامرة وزير خارجية الجزائر على قناة فرانس 24 بالعربية بتاريخ 2013/12/11.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

وقال ولد خليفة أن هذا الموقف الثابت، نابع ومنبثق عن بيان أول نوفمبر الذي ينص على تحرير الشعوب من الاستعمار مهما كانت طبيعته، وعن نضال الجزائر الطويل ضد المستعمر بهدف التحرر والاستقلال، مضيفاً أن مساندة الجزائر لكفاح الشعب الصحراوي مبنية على المبادئ الثابتة التي تحكم سياستها الخارجية وبالتالي فإن موقفها لا خلفية له سوى دعم القضية. وشدد المتحدث على تأييد المجلس الشعبي الوطني بكل أشكالها السياسية لقضية الصحراء الغربية، وعلى مساندته لها في جميع المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية مشجعاً المبادرة التي قامت بها بلدية الجزائر الوسطى والتي تهدف إلى توثيق الروابط الأخوية بين ممثلي الشعبين وتبادل التجارب والرؤى في مجال التسيير المحلي. ومن جهته أبدى والي ولاية العيون اعتزازه بالموقف الجزائري الداعم للقضية الصحراوية، وأكد أن عرفان الشعب الصحراوي التام لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وكل ما تبذله الجزائر من جهوده سيبقى معترفاً به من جيل لآخر وأكد أن الشعب الصحراوي استطاع بكفاحه أن يفرض الاعتراف الدولي بالقضية و مواصلة الضغط على المغرب من أجل الامتثال للشرعية الدولية، وأكد الوالي في تصريح للصحافة على هامش الاستقبال أنه كشف لرئيس المجلس الشعبي الوطني بعض الحقائق المتعلقة بما يدور في المنطقة خصوصاً المناورات المغربية، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه نظام المخزن في بث السموم والمخدرات والتخريب التي يعاني منها الشعب الصحراوي وكل شعوب المنطقة. على صعيد آخر أوضح المتحدث الصحراوي أن التوأمة بين بلدية الجزائر الوسطى ومدينة العيون بدأ تتأخذ في السنوات الأخيرة منحى آخر أقوى من السنوات الأولى¹.

1- خديجة قوجيل، موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية لا خلفية له سوى نصرته قضية عادلة، نقلاً عن الفجر يومية جزائرية، تاريخ الاطلاع 2016/08/22 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.at-fadjer.com/ar/national>

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

ومن جهة آخر أكد وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول المغاربية عبد القادر مساهل على الموقف الثابت والمؤيد لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وقال مساهل خلال حلوله ضيفا على القناة الأولى للإذاعة الوطنية أن موقف الجزائر ثابت منذ أن سجلت قضية الصحراء الغربية في 1963 لدى الأمم المتحدة ضمن قائمة الدول غير المستقلة وأن الجزائر كانت وستبقى وفية لمبادئها المستمدة من نضالها ضد الاستعمار. وذكر أن هذا الموقف مؤكد عليه في كل لوائح و قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات صلة بداية باللائحة 1514 حول منح الاستقلال للبلدان المستعمرة وحق الشعوب في تقرير المصير إذ كانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر دافعا أساسيا ذلك.

وأضاف مساهل أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أكد في تصريح له بخصوص القضية الصحراوية الغربية على ضرورة إعادة بعث المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع ممثلين في جبهة البوليساريو والمغرب وعلى أهمية التوصل إلى حل وفقا للوائح وقرارات الأمم المتحدة.

وفي رده على سؤال متعلق بوضعية حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة أوضح الوزير أن العالم على علم بما يحدث هناك من انتهاكات، وإن عدم اطلاع بعثة المينورسو بمهام مراقبة حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة لا يعني أن الأمم المتحدة ليست مهتمة بهذا الملف مشيرا إلى أن العديد من التقارير تصدر بصفة دورية عن المنظمات والهيئات الدولية والوكالات الأممية المختصة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية¹.

¹-موقف الجزائر الثابت من قضية الصحراء الغربية، المرجع السابق الذكر.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

إن مساعي الجزائر تتوافق مع الموقف الممثل في هيئة الأمم المتحدة ومجموعة دول عدم الانحياز، والموقف الإقليمي من خلال منظمة لوحدة الإفريقية التي تؤيد في مجملها على إنهاء الوجود الاستعماري، وضرورة تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها في إطار يضمن لسكان الصحراء التعبير عن إرادتهم طبقا لقرارات الأمم المتحدة.

المطلب الثاني:

آليات دعم الجزائر للقضية الصحراوية

لقد أدى موقف الجزائر الثابت المتمثل في دعم الحركات التحررية في العالم، إلى إيجاد نفسها في عزلة سواء على الصعيد الجهوي، المغربي مع تونس، وشبه القطيعة مع موريطانيا، وعلى حافة الحرب مع المغرب أو على الصعيد الدولي، حيث كانت علاقتها سيئة مع فرنسا، إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتبر الحكومة الجزائرية مسألة الصحراء الغربية مسألة استعمار وإن قرار أو إجراء يتخذ في سبيل تصفية الاستعمار سيلقى الدعم من طرف الدولة الجزائرية، وفي هذا الإطار بدأت الدبلوماسية الجزائرية العمل على المستويين المغربي والدولي:

أولا: على المستوى المغربي:

أ التحالف الجزائري الليبي: استقبل الرئيس الجزائري "هوارى بومدين" بحاسي مسعود العقيد الليبي "معمر القذافي" يومي 28 و 29 ديسمبر 1975 في اللقاء الذي توج باسم "ميثاق حاسي مسعود"، حيث أعلن فيه القذافي عن الوحدة مع الجزائر، لكن الجزائر كانت حينها تتعامل مع القذافي بحذر، ففضلت في أول المطاف أن يكون تحالفا ووفقا كمرحلة تمهيد به

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

تسبق العملية الوحودية، هكذا قد تم عقد هذا التحالف كرد على المغرب ومواجهته على أساس أنه يريد المساس باستقرار المنطقة وزعرته بتغييره للخريطة المغاربية¹.

ب- التحالف الجزائري الموريتاني: (جويلية 1979):

لقد أدت الجهود المتواصلة من طرف جبهة البوليساريو، لتحرير أراضيها إلى الوصول لوقف إطلاق النار من الطرف الموريتاني، إذ أن في 12 جويلية 1978 طلب من المغرب سحب قواته من موريتانيا، ويمثل يوم 05 جويلية 1979 تاريخ عقد معاهدة السلام بالجزائر بين موريتانيا وجبهة البوليساريو، كما أعلنت فيها أنها لم يعد لديها أي مطالب ترابية أو غيرها في أراضي الصحراء الغربية، وبهذا إذن قد تمكنت الجزائر من تفكيك التحالف المغربي الموريتاني ضد الصحراء في القمة التي احتضنتها، وفي 27 فيفري 1984 اعترفت موريتانيا رسميا بالجمهورية العربية الصحراوية².

ج- التحالف الجزائري التونسي الموريتاني:

اتخذت الجزائر موقف دعم قضية الصحراء الغربية، لكن هذا لم يمنعها من التوقيع على معاهدة الإخاء والوفاق الثلاثية بينهما وبين كل من الجزائر وموريتانيا، وهنا تحسبا للخطر الليبي عليها، فبعد اتفاقية الاتحاد العربي الإفريقي في 12/08/1984 أين أعلن القذافي تحالفه مع المغرب ووقفه لدعم المالي والعسكري لجبهة البوليساريو، الأمر الذي تحسست فيه الجزائر الخطر وتشككت من نوايا جديدة للمغرب خصوصا بعدما تم بناء الجدار الأمني الثالث، مما زاد الوضع تصعبا إلى درجة انعدام الثقة بين الطرف الجزائري والطرف المغربي حيث اتهمت هذه الأخيرة الدولة الجزائرية بمحاولة المساس بالاستقرار

1- اسامة بوشماخ، تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية-دراسة حالي الجزائر و المغرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2012، ص. 131.

2- جريدة الشعب، 1979/07/07.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

الأمني وزعرته داخل ترابها، مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية تتخذ مجموعة من التدابير ضد الملك وحكومته¹.

ثانيا- على المستوى الدولي:

يظهر الموقف الثابت للجزائر في دعمه لقضية الصحراء الغربية في حل النشاطات والتحركات الدبلوماسية في مختلف المحافل الدولية ويمكن تلخيصها في مايلي:

1- النشاط الجزائري في إطار الوحدة الإفريقية:

لقد دعت منظمة الوحدة الإفريقية إسبانيا إلى منح الاستقلال للصحراء الغربية كأول قرار صادر عنها إلى غاية سنة 1975 أين خرجت إسبانيا من الأراضي الصحراوية، تركزت معظم قراراتها في تلك الفترة على دعم وتأييد الحركات التحررية في الأقاليم الإفريقية الموجودة حينها تحت السيطرة الإسبانية ومطالبة إسبانيا بتطبيق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص قضية الصحراء الغربية، بإعطائها الحرية في تقرير مصيرها بنفسها، وفي فيفري 1976 أصبحت القضية الصحراوية مسألة جوهرية، أدت إلى الانقسام بين مؤيديها ومعارضيه، وفي هذا الصدد قد تبنت الجزائر الموقف المؤيد ودعت إلى الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية التي يتم إنشاؤها حديثا، وفي حين تبنت المغرب الموقف المعارض حيث هددت موريتانيا بالانسحاب من المنظمة في حال تم الاعتراف بجمهورية البوليساريو كحركة تحررية ممثلة للشعب الصحراوي².

وقد أصدر مؤتمر المنظمة مجموعة من القرارات ركزت في جلها على احترام مبدأ تقرير المصير، ودعوة أطراف النزاع إلى التعاون لإيجاد الحل السلمي الذي يرضي على الأطراف المتنازعة وقد استمر الوضع على حاله إلى غاية 22 ماي 1978 أين تم عقد

¹- عمرو هاشم، ميزان القوى في المغرب العربي 1983- 1987، السياسة الدولية، العدد 89، ص. 193.
²- جبهة البوليساريو تحيي دعم الجزائر و موقفها الثابت تجاه القضية الصحراوية، نقلا من موقع الاذاعة الجزائرية، تاريخ الاطلاع 2016/08/2 على الرابط الالكتروني: <http://www.radioalgerie.dz>

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

جلسة خاصة من طرف رؤساء الدولة والحكومات الإفريقية للبحث ودراسة المشكلة الصحراوية بشكل جدي وتم تشكيل لجنة لمحاولة تجميد الخلاف وقد توصلت اللجنة إلى اتخاذ القرارات الآتية:

1. الاعتراف بحق تقرير الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه.
2. مطالبة المغرب بسحب قواته من الصحراء والخروج منها نهائيا.
3. تشكيل قوة إفريقية لحفظ النظام في الصحراء لحين تقرير المصير.

كان عدد المصوتين لصالح حق تقرير المصير ثلاثة وثلاثون بما في ذلك موريتانيا التي عقدت فيما بعد اتفاقية مع جبهة البوليساريو على الأراضي الجزائرية في 5 أوت 1979، التي أنهت بموجبها النزاع مع الجبهة في حين عادت المغرب كل الدول الإفريقية التي ساندت القضية الصحراوية ورفضت حضور اجتماعات المنظمة كما قام الملك باحتلال الجزء الذي انسحبت منه موريتانيا. ومع حلول قمة فريتاون سنة 1980 تم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية من قبل 26 دولة من مجموع 50 دولة وهو الأمر الذي زاد من عزلة المغرب¹.

وفي سنة 1981 بنيروبي عينت لجنة خاصة بتنظيم استفتاء الشعب الصحراوي وذلك بناء على طلب من ملك المغرب نظرا للظروف الصعبة والخسائر التي ألحقت ببلاده جراء الضربات التي تتلقاها من قبل جبهة البوليساريو فعملت هذه اللجنة على تحضير الأمور الأساسية لإنجاح الاستفتاء واقترحت الجزائر في شكل مذكرة كل التفاصيل والأوجه المتعلقة بإجراء استفتاء في الصحراء الغربية، وبالفعل قد تم الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات كل من الجزائر وجبهة البوليساريو اتخذت اللجنة قرارها المتعلق بالمهمة الموكلة إليها والمتضمنة

¹ - عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، دار السلاسل للنشر و التوزيع، 1990، ص. 120-127.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

في قرارها الذي يعرض الإطار القاعدي لكيفية إجراء الاستفتاء المرتقب في الصحراء الغربية¹.

ب- النشاط الجزائري في ضوء منظمة الأمم المتحدة:

كان نشاط الجزائر منذ 1979، جد هام ضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث استطاعت أن تدفع بالقرارات المطروحة داخل الأمم المتحدة لكي تتبناها بالأغلبية الجمعية العامة، حققت أهدافها المتمثلة بالاعتراف بجمهة البوليساريو كممثل شرعي ورسمي للشعب الصحراوي، مطالبة المغرب بالقبول بالدخول في مفاوضات مع البوليساريو للوصول إلى إيجاد حل نهائي يرضي كل أطراف النزاع، وضرورة إجراء استفتاء عام لتقرير المصير في الصحراء الغربية.

ولقد تم الدخول في مفاوضات بين المغرب والبوليساريو في لقاء غير مباشر في ربيع 1986، وكذلك محادثات مراكش في جانفي 1989، بين الملك "الحسن الثاني"، ووفد عن البوليساريو في ماي 1988، خلال اجتماع في نيويورك مع الأمين العام الأممي "بيريز دي كويلار" وافق المغرب وممثلوا البوليساريو على مخطط السلام الأممي، وفي جانفي 1989 التقى الملك "الحسن الثاني" مع ممثلي جمهة البوليساريو وبعد عام تحديدا في 27 جوان 1990 تبنى مجلس الأمن للأمم المتحدة اللائحة 658 التي تركي تفاصيل التسوية للأمم المتحدة لتطبيق الاستفتاء. وفي 29 أفريل 1991 أصدر مجلس الأمن اللائحة التي بموجبها تم تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتطبيق استفتاء الصحراء الغربية "مينورسو"، كما جاءت في اللائحة كذلك مجموعة من الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى وقف إطلاق النار².

¹- عمرو هاشم المرجع السابق الذكر ص.180.

²- محمد عمرو، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني الى مخطط بيكر الثاني (1975/2005)، المرجع السابق الذكر.

*بعثة دولية شكلتها الامم المتحدة سنة 1991 لتطبيق خطة تسوية وضعتها المنظمة لحل مشكلة الصحراء الغربية بالاتفاق مع طرفي النزاع فيها. و أبرز مهماتها تنظيم إستفتاء لتقرير مصير السيادة على الصحراء.

المبحث الثالث:

موقف المملكة المغربية من النزاع في الصحراء الغربية

تمثل قضية الصحراء الغربية أهم أولويات السياسة الخارجية المغربية، إذ تعتبر إقليم الصحراء إمتداداً طبيعياً لترابها، مستندة في ذلك على حجج تاريخية واجتماعية مختلفة ترى فيها دليلاً كافياً على أحقيتها الكاملة في الإقليم، رافعة شعار "الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائه"¹.

ومن بين هذه الحجج: الروابط مع القبائل الصحراوية، جباية الضرائب، تبعية بعض القبائل للسلطان، دور شيخ ماء العينين كممثل للسلطان المغربي ومقاومته للاستعمار، الإمتداد الجغرافي وكانت هذه الحجج هي التي ساقها المغرب أمام محكمة العدل الدولية، بعد أن أحييت القضية إليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة 1974 إثر النزاع بين المغرب والصحراويين على الاستقلال².

المطلب الأول:

أهداف المغرب في الصحراء الغربية

من بين الأهداف التي جعلت النظام الملكي المغربي يهتم بملف قضية الصحراء بعد انسحاب الإسباني نذكر منها:

¹ - محمد عمرون، المرجع السابق الذكر.

² - سليمان ولد محمد سينا، مشكل الصحراء الغربية - الأبعاد والمستقبل، دراسات وبحوث، على الرابط الإلكتروني: <http://mrfha.com/2016/06/07>

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

- إعادة الاعتبار للنظام الملكي الذي تزعزع مرتين في محاولة انقلاب عسكري الأولى في جويلية 1971، والثانية 16 أوت 1972، فالحسن الثاني وجد في المسيرة الخضراء سنة 1975 دخول المغرب الصحراء الغربية المناسبة الأكثر تعبئة شعبية حول "الوحدة الوطنية المقدسة" بحيث أتيحت له فرصة توحيد المعارضة حول الملك بإسم الوحدة المقدسة من أجل إعادة المقاطعات الصحراوية إلى الدولة الأم وتوكل الجيش الملكي مهمة خارج الرغبة في الانقلابات الداخلية، فالسلطات السياسية الملكية التي ورثها الملك "حسن الثاني" كانت تهدده الضغوطات الاقتصادية الاجتماعية والتهديدات الداخلية الآتية:

المعارضة السياسية والعسكرية ومن أبرز مؤشراتهما:

- مظاهرات شعبية سنة 1965 التي جرت بالدار البيضاء.
- محاولات الانقلاب العسكري "انقلاب صخيرات ثم محاولة إسقاط طائرة الملك".
- أكثر من 100 إضراب عمالي في 1975 من أجل رفع الأجور والمطالبة بالحقوق النقابية من جميع القطاعات وفي كثير من الأحيان كان يميز هذه الإضرابات الطابع العنفي والاحتجاجي ضد النظام الملكي¹.
- صعود التيار اليساري، وحملة الإضرابات التي شنها ضد إصلاحات البكالوريا في جانفي 1972 حوالي 8000 طالب طردوا من الجامعات من أصل 13000 بسبب ما عرف بحرب "القبعات" ودامت مدة ثلاثة أشهر.
- عجز أول مخطط خماسي "60-64" والأزمة المالية لسنة 1964-1965، حيث ثم تغطي 314 من ميزانية التجهيز من المساعدات الخارجية، فالقروض الخارجية أدت

¹- اسامة بوشماخ، المرجع السابق الذكر، ص. 112.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

إلى ارتفاع نسبة الديون حيث ارتفعت من 1.3094 مليار سنة 1973 إلى 8.577 مليار دولار سنة 1978¹.

فهذه الضغوطات المختلفة دفعت بالملك "حسن الثاني" إلى إعادة طرح تأسيس شرعية النظام الملكي عن طريق ملف الصحراء الغربية، وخصوصاً أن فكرة المغرب الكبير كانت قد طرحتها المغاربة قبل أن يتبناها النظام الملكي، فالمراجع التاريخية تشير إلى أن "حزب الاستقلال" هو أول من طالب بإقليم الصحراء الغربية عندما نشر في نوفمبر 1955 ما عرف "بالكتاب الأبيض"، ولم تتبناه الحكومة المغربية إلا في سنة 1960، كما تبنى حزب مغربي آخر مطالب "حزب الاستقلال" في مؤتمر سنة 1957 (ضرورة إعادة المغرب لحدودها الطبيعية والتاريخية).

ومن هنا، نجد الجبهة الموحدة بين النظام الملكي والمعارضة السياسية المغربية اشتركت لتبرير تدخل الجيش المغربي في الصحراء الغربية، وذلك من خلال الحملات الدبلوماسية عبر العالم².

فوجد مثلاً السكريتير الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يسافر إلى باريس مبعوثاً من طرف الحسن الثاني لإقناع الحركة التقدمية الفرنسية وعلى رأسها الحزب الشيوعي الفرنسي بضرورة استرجاع إقليم الصحراء وشرعية التدخل فيه، وقد أكد الحزب الفرنسي على احترامه لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وفي إيجاد اتفاق مشترك بين الأطراف المعنية لصالح شعوب المنطقة³.

¹-المرجع نفسه، ص.113.

²-المرجع نفسه، ص.114.

³-أحمد ثابت، مؤشرات التحول الديمقراطي في المغرب، السياسة الدولية، العدد 73، يوليو 1983، ص.144.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

وبالرغم من الأدوار والدعاية التي لعبها الحزب التقدمي الاشتراكي المغربي من خلال التصريحات والشرح بواسطة الجرائد والإذاعة الفرنسية واتصالاته بكبار المسؤولين الفرنسيين وحضور بعض ممثليهم للمؤتمر 22 للحزب الشيوعي الفرنسي، وإقامته لثلاث تجمعات شعبية عبر فرنسا، إلا أن الاتفاق بين هذه الأحزاب هو توييدها بالملكية الدستورية وتأييدها لموقف قضية الصحراء منذ مشاركتها في "المسيرة الخضراء" سنة 1975، لأن الدعوة إلى ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية المغربية "الوحدة الترابية" للمغرب كانت قد جاءت للمرة الأولى من المعارضة السياسة التي تلقاها الملك ليعيد بناء أسس شرعية ملكية التي تحافظ على وحدة الأمة والتراب¹.

- **الضغط على الجزائر بمعاهدة الحدود المبرمة بتاريخ 15 جوان 1972:** حاول المغرب الضغط على الجزائر بالمراهنة على مسألة الحدود المتنازع عليها، واستعمالها كورقة ضغط في القضية الصحراوية ليكسب الدعم الجزائري أو الحياد في هذه القضية، ولهذا يرى البعض أن المغرب لم يرد المصادقة على معاهدة جوان 1972 المتعلقة بالحدود الجزائرية المغربية التي تنص على تخلي المغرب على المناطق التي كان يعتبرها سابقا تابعة له، الأمر الذي يتعلق بتندوف وبيشار، إلى ما بعد انتهاء موضوع الصحراء الغربية بعد انسحاب الاستعمار الإسباني من الإقليم².

- **استغلال المغرب للثروات الموجودة في الإقليم الصحراوي أهمها:** الثروات الطبيعية كالفوسفات الذي يقوم المغرب باستغلاله المتواجد بمنجم بوكراع، ووفق المكتب الشريف للفوسفات، وهو المكتب المكلف بإدارة موارد المغرب الفوسفاتية، فإن طاقة المنجم الإنتاجية

¹ بن عامر تونسي، "تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: نوفمبر 1982، ص. 60

² أحمد مهابة، "مشكلة الصحراء الغربية، وبداية مرحلة جديدة"، السياسة الدولية، العدد 109 (يوليو 1992)، ص. 125.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

سنويا هي 2.4 مليون طن، ويقدر احتياطي المنجم ب1.13 مليار متر مكعب و93 الفوسفات المستخرج ينقل إلى العيون على حزام ناقل يمتد مائة كيلومتر.

- إضافة إلى مصائد الأسماك، التي تشكل جزءا كبيرا من صناعة الأسماك في المملكة المغربية، ويتولى صيد الأسماك في المياه الإقليمية للصحراء الغربية أسطول يتألف من حوالي 3400 قارب صيد، اصطدت حوالي 700000 طن من الأسماك في عام 2005، تبلغ قيمتها مليوني درهم (حوالي 242 مليون دولار أمريكي) وهو أربعة أضعاف ما كان الدخل عليه قبل عشر سنوات¹.

المطلب الثاني:

الآليات المغربية المعتمدة في الصحراء الغربية:

لقد وفرت المغرب كل الإمكانيات المادية والبشرية لمواجهة متطلبات النزاع في الصحراء الغربية، ويمكن إدراج هذه الآليات التي استخدمتها المغرب لتحقيق أهدافها في ثلاث مستويات:

أولا: التحالفات المصلحية مع اسبانيا وموريتانيا:

1. التحالفات المصلحية مع اسبانيا وموريتانيا:

أ- مع إسبانيا: قبل الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية، إذ لم تكن هناك نظرة موحدة تجاه مستقبل الصحراء داخل الإدارة الاسبانية، حيث كان هناك تياران رئيسيان:

¹ الصحراء الغربية: تكاليف النزاع، تقرير الشرق الأوسط رقم 65، 11

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

الأول: يمثله وزير الشؤون الخارجية pedro kortine الذي يرى في التحالف مع الجزائر الخيار الأفضل لإقامة دولة مستقلة في الصحراء، تكون لها ارتباطات مالية وتجارية مع إسبانيا في المستقبل.

الثاني: يمثله الوزير khozi robis الذي يمثل "اللوبي المغربي" بإسبانيا حين تربطه مصالح بالمغرب، يرى في استقلال الصحراء الغربية عن المغرب خطرا على مستقبل التعاون الاسباني المغربي، خصوصا وإن الدولة الصحراوية المرتقبة والتي تكون لها تحالفات مع الجزائر ستشكل خطرا على الاستقرار السياسي والأمني لإسبانيا لدعمها للحركات الانفصالية لجزر الكناري، وقد عمل النظام المغربي على تقوية تحالفاته مع التيار الثاني¹.

وهذا النزاع انعكس سلبا على المنطقة المغربية وخاصة على العلاقات الجزائرية المغربية، بسبب إدعاءات النظام المغربي واتهاماته المتكررة للجزائر بأنها وراء النزاع في إقليم الصحراء الغربية، وهو ما جعل الدول تسعى لحل هذا الإشكال، كما عبر عن ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد "بطرس غالي"، في حديث صحفي تحت عنوان "حل النزاع الصحراوي مرهون بإرادة الجزائر والمغرب"، ومما جاء فيه: "ما يحز في نفسي هو فشلي في إقناع الجارتين الجزائر والمغرب في الجلوس وجها لوجه لإيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية، لقد حاولت خلال تواجدي على رأس الأمانة المنظمة الأممية 1992-1996 لعب دور الوسيط بين الجزائر والمغرب، غير أن محاولتي جاءت بالفشل، مع العلم أنه كان أمامنا طريقا سهلا إلى الوصول إلى حل يرضى جميع الأطراف المتنازعة... القضية الصحراوية من اعقد القضايا رغم بساطتها الظاهرية لارتباطها

1-paule belta, le grand maghreb des l'indépendance a l'an 2000, paris :la découverte, 1990, p.190.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

بمصالح أطراف عديدة قوية التأثير... الحل مرهون أولا بتوفير الإرادة السياسية لدى الجزائر والمغرب...¹

لقد حاولت المغرب توريط الجزائر واعتبارها طرفا في قضية النزاع بإقليم الصحراء الغربية بإقناع الرأي العام العالمي بأن هذا النزاع مفتعل وأنه لا وجود للقضية الصحراوية إلا من خلال ما تقوم به الجزائر من دعاية لها، وهكذا حاول إبراز القضية على أساس أنها نزاع جزائري مغربي وليس نزاعا صحراويا مغربيا مثلما تؤكد الوقائع والوثائق القانونية والتاريخية وهذا ما ذهب إليه "إدريس البصري" حيث جاء في تصريح صحفي له تحت عنوان "الحكم الذاتي في الصحراء فكرة أجنبية مغشوشة وما جاء فيه:

"...كما نسمي هذه المنطقة بالصحراء الغربية، ولو كان فعلا صحراء مغربية 10 بالمائة لما كانا طرفنا أبواب الأمم المتحدة ولما ذهبنا إلى قمة منظمة الوحدة الإفريقية في نيروبي... لا بد من إجراء استفتاء في آخر المطاف سواء حصل الاتفاق على خطة الحكم الذاتي أم لم يتم حصولها، وأنا أعتقد أن موقف الجزائر مع المشروع الدولية.... الإخوان الجزائريون هم أناس لا يمكن لأي كان أن يتهمهم بنوايا عدوانية أو عسكرية ضد المغرب، وما تردد مثل هذا الكلام غير صحيح...²

نلاحظ أن كل المحطات التي مر بها النزاع بين الشعب الصحراوي والاحتلال المغربي، تثبت بما لم يدع مجالا للشك بأن حديث المغرب على الحرص على "وحدة التراب المغربي" يتم عن تناقض صارخ، ولعل أكثر المحطات فضا لهذا التناقض "اتفاقيتا مدريد وهيوستن" اللتان أثبتتا أمام الرأي العام العالمي وصناع القرار الدولي بأن شعارات الوحدة

¹- بطرس غالي يتحدث عن اخفاق وساطته بين البلدين، حل النزاع الصحراوي مرهون بارادة الجزائر و المغرب، جريدة الخبر، 2008/03/22.

²- مومن العمري، قضية الصحراء الغربية و انعكاساتها على الاتحاد المغربي، مجلة الاداب و العلوم الانسانية، قسنطينة: جامعة عبد القادر، العدد 12، ص. 30.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

تداس كل مرة بأقدام المغاربة أنفسهم، وبعد ثبوت أطماع كل من المغرب وموريتانيا في الأراضي الصحراوية قررت المقاومة الصحراوية قطع علاقاتها بهذين البلدين.

وفي 14 نوفمبر 1954، توصلت المغرب وإسبانيا وموريتانيا إلى عقد اتفاق مدريد، إذ ينص الاتفاق على:

- تأسيس إدارة ثلاثية مؤقتة بالتعاون مع الجماعة.
- نهاية التواجد الإسباني في الصحراء من أجل أقصاه 1976/02/28.
- رأي الصحراوي يعبر عن رأي الجماعة.

والوصول إلى عقد الاتفاق، كان بفضل التنازلات التي قدمتها المغرب لإسبانيا من خلال الاتفاقيات السرية، الاقتصادية والعسكرية، فالمغرب تمنح لإسبانيا حق السيطرة في 35 بالمائة من نصيب الشركات الخاصة باستغلال فوسفات بوكراع، والحق في الصيد على الشواطئ الصحراوية، وعسكريا، وقدمت المغرب لإسبانيا حق الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين بالصحراء، مقابل مطالبها بجزر سبتة ومليلة.

وبفضل هذه التنازلات استطاع النظام الملكي المغربي أن يحصل على نتائج إيجابية سياسية، منها "اتفاق مدريد الثلاثي" الذي سمح للمغرب وموريتانيا بفرض سياسة الأمر الواقع من خلال التدخل العسكري المباشر في إقليم الصحراء واحتلال المنطقة منذ 1975¹.

ب- مع موريتانيا: منذ استقلال موريتانيا، ظلت العلاقات المغربية الموريتانية متوترة طوال عقد الستينات بسبب عدم إعراف المغرب باستقلال موريتانيا التي تقع في خريطة المغرب الكبير التي وضعها "علال الفاسي" إلى غاية لقاء 1969/06/08 بين الحسن الثاني ووالده

1- مصطفى صايح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962/2000) دراسة أزمة الحدود و قضية الصحراء، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 1995. ص. 87.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

بالدار البيضاء، الذي أسفر على إبرام معاهدة بينهما هدفها انتهاج سياسة موحدة من أجل الإسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية، وهذا الشرط الأساسي كان قبل إبرام معاهدة "الدار البيضاء" الذي تمتد حدوده حتى السنغال، وبهذا انتهى الخلاف السياسي بين المغرب وموريتانيا.

لقد أكدت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنها قرارات مجلس الأمن التي صادق عليها المغرب (مخطط السلام 1990)، "اتفاقية هيوستن 1997"، ومخطط بيكر الثاني 2003، وما ذهبت إليه بشأن القضية و التقسيم الذي تمت بين المغرب وموريتانيا والتي تؤكد كلها على أن قضية الصحراء هي قضية تصفية استعمار¹.

ثانيا: الاتفاق الخليجي المغربي:

جاء التحالف الخليجي المغربي كرد مباشر على تغيير الغرب وأمريكا لمواقفهم التقليدية من حلفائهم في المشرق والمغرب قبل زيارة ملك المغرب للرياض للمشاركة في وضع أسس التحالف الخليجي المغربي كان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان عبد العزيز في زيارة تاريخية لجمهورية مصر العربية دامت خمسة أيام أهم نتائجه:

- توقيع اتفاقيات استثمارية.
- استقبله في مجلس الأمة المصري.
- تكريم جامعة القاهرة بمنحه الدكتوراه الفخرية.

وقد تم بذلك جمع الشمل بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب ومصر، وتعبير المندوب المصري في مجلس الأمة عن وقفته مع المغرب ودافع عنها، وحسم موقفه من

¹- اسامة بوشماخ، المرجع السابق الذكر، ص. 116.

الفصل الثاني: موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية الغربية

الصحراء الغربية لأنها تحررت من الاستعمار الاسباني وعادت للوطن الأم المملكة المغربية فحسبه إذن هي صحراء مغربية ولن تكون دولية، ولذلك استطاعت المغرب من تشكيل محالفين جدد جعلوا من الصحراء الغربية قضيتهم الإستراتيجية، يدافعون عنها وكأنها قضيتهم، والوقوف في وجه الجزائر التي كانت ولا زالت تدعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره¹.

¹- سمير كرم, الاتفاق الخليجي المغربي قنبلة نووية على حكام الجزائر, نقلا عن موقع ALG PRESS, تاريخ الإطلاع 2016/06/29, على الرابط الإلكتروني:

[http : //alg.press.com/ article.TO/ 91.htm](http://alg.press.com/article.TO/91.htm).

استنتاج الفصل الثاني:

شكلت قضية الصحراء الغربية أهم محور في التنافس الجزائري المغربي، ففي الوقت الذي تمثل فيه هذه القضية ركيزة أساسية بالنسبة للمملكة المغربية، لكونها حسب جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، أما بالنسبة للجزائر قد شكلت هذه القضية صفحة جديدة لموازاة الجزائر لقوى التحرر في العالم ودعمها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو الأمر المعروف عنها حتى في وقت الاستعمار، إذ تعتبر هذه القضية نقطة جدال أساسية في العلاقات الثنائية بين البلدين حتى يومنا هذا، بل هي السبب في قطع العلاقات الثنائية في أحد الفترات.

إنّ التنافس الثنائي بين المملكة المغربية والجزائر يمثل نموذجا مصغرا لسعي كل منهما إلى ريادة المنطقة المغربية، والظهور أمام الأطراف الخارجية بمظهر الدولة القادرة والمستحقة للزعامة وتكوين أفكار وسياسات تحظى بثقة تلك الدول.

الفصل الثالث:

الاتحاد المغاربي

بين التجميد والتفعيل

قد تلجأ الدول من أجل زيادة قوتها على الساحة الدولية على إقامة تكتلات وأحلاف سواء في إقليمها أو على المستوى الدولي وله طبيعة مختلفة كالتكتلات الاقتصادية أو العسكرية.

ويعرف التكتل على أنه إتحاد مجموعة من الدول في إطار اتفاقيات ومعاهدات ينجر عنها التزامات وواجبات سواء اتجاه بعضها البعض أو اتجاه غيرها من الدول ، وباعتبار الدول المحرك الأساسي للتكتلات فهي تعد المتغير المباشر المسئول عن مدى نجاح واستمرار فعالية هذا التكتل أو الفشل تبعا للقوى النسبية لكل دولة عضو فيها.

المبحث الأول:

الهيكل والبناء المؤسسي للاتحاد المغربي

لقد عرف الاتحاد المغربي تطورات قبل نشأته وحتى يومنا هذا، إذا شهد عدة تغيرات في المفاهيم وكلها تأتي تحت تأثير المتغيرات الدولية.

المطلب الأول:

نشأة اتحاد المغرب العربي

ترجع المصادر التاريخية فكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار الفرنسي، فالفكرة تأسست في القرن الماضي، وتطورت عقدا بعد عقد.⁽¹⁾

ظهرت فكرة الاتحاد المغربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30/04/1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط، الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان تجربة الوحدة بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدات مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرادة في الجزائر 10/06/1988⁽²⁾

⁽¹⁾ جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، عناية: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2004، ص.15.

1- المرجع نفسه، ص. 162.

أعلن عن قيام إتحاد المغرب العربي في 17/02/1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول وهي الجزائر، المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا واعتبارا من تاريخ 1 مارس 1989 أصبح الاتحاد ساري المفعول.

وكانت المغرب أول من تولى رئاسة الاتحاد التي تدوم عهدها 6 أشهر، فقامت باستضافة تونس في 17 فيفري 1990 كأول قمة للإتحاد المغرب العربي، تبنا فيها قرارات تخص منظمة الأمانة العامة وتوسيع المجلس الاستشاري إضافة إلى تبني المؤسسات الأولى للإتحاد. ثم استضافت في القمة الثانية الجزائر في 22 يوليو من نفس السنة وهنا تبنا الاتفاقيات التي وضعتها اللجان الوزارية.⁽¹⁾

وتمثلت أهم تلك الاتفاقيات في تعديل القانون الداخلي للمجلس الاستشاري إلى جانب إرساء مؤسسات الاتحاد. أما القمة الثالثة للإتحاد فقد انعقدت في راس لانوف (ليبيا) يوم 10 مارس 1991 حيث تم تبني العديد من الاتفاقيات فيها، وفي 15 أكتوبر من نفس السنة اتجه الزعماء المغاربة إلى مدينة الدار البيضاء (المغرب) في إطار القمة الرابعة للإتحاد حيث تم تحديد مقرات المؤسسات التي تم إحداثها، وفي 10 نوفمبر 1992 استضافتوا قشوط (موريتانيا) القمة الخامسة للإتحاد، وبداية من يوم 10 يناير 1993 تولت تونس رئاسة الإتحاد المغرب العربي لمدة سنة وذلك عملا بالتعديلات التي أدخلت على بنود الاتفاق الخاصة بالاتحاد، ثم تولت الجزائر بعدها رئاسة الاتحاد من 10 مارس 1994 وذلك عشية انعقاد قمة الاتحاد في تونس.

وبعد مرور زمن على إنشاء الاتحاد وبالضبط في تاريخ 12 نوفمبر 1994 قامت مصر بتقديم طلب الانضمام عن طريق وزير خارجيتها.

2-بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار همومة، 2010، ص.19.

في يوم 28 نوفمبر 1994 قام إتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي بالتوقيع في تونس على "ميثاق التعاون" والوفاق، وفي نفس السنة وقع الإتحاد أيضا إتفاق تعاون مع لجنة الأمم المتحدة من أجل إفريقيا وذلك سعيا منها لتحقيق رفاه إقتصادي.⁽¹⁾

المطلب الثاني:

مقومات الإتحاد المغربي

هناك عدّة أسباب أدت إلى إنشاء معاهدة الإتحاد المغربي، لذا يمكن أن نبرزها فيما يلي:

الفرع الأول:

العوامل الداخلية

لقد ساعدت الظروف الداخلية التي عاشتها دول المغرب العربي كثيرا في ضرورة التفكير في إنشاء تكتل لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وتمرّكز في:

1- وحدة الدين واللغة:

إنّ الوحدة الديّنية تشكل عاملا أساسيا لقيام الإتحاد وذلك لأسباب تاريخية مرّت بها المنطقة، فاللغة هي أهم وسيلة للتعامل والتفاهم بين الأفراد والجماعة، فكل الدساتير المغربية أكدت بنص صريح على إعتمادها اللغة العربية كلغة رسمية للشعب والدولة.

⁽¹⁾ توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006، ص.79.

2- وحدة التاريخ والمصير المشترك:

تعد وحدة التاريخ عاملا أساسيا في قيام الإتحاد فالشعوب المغربية تعيش تاريخا واحدا منذ القدم "ولقد ظل هذا التاريخ عاملا حاسما في تأليف هذه الشعوب وما يحمله في ذكرائه من آمال وآلام".⁽¹⁾

3- الرقعة الجغرافية:

يتشكل المغرب العربي من رقعة جغرافية واحدة واقعا كلّها في شمال إفريقيا، فالوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة في الوحدة المغربية إذ تدعم وتساعد على قيام الإتحاد المغربي.²

4- الظروف السياسية:

لقد دخل المغرب العربي منذ 1988 م في طور جديد من حياته السياسية يتمثل خصوصا في تغيير توجهه الوحدوي القديم، حيث جعل العمل والممارسة السياسية قائما على صيغة التعدد الحزبي، إنّ التحول للتعددية الحزبية يعدّ مرحلة حاسمة في الحياة السياسية للدول المغربية وذلك باعتماد تشريعات جديدة تسمح بتكوين الأحزاب السياسية لممارسة العمل السياسي المشروع والتعبير عن مطالب الشعب بصورة شفافة ونزيهة.³

¹-جمعة أحمد سويبي، المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، الرسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2014/2013، ص. 22.

²-مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص. 22.

³-المرجع نفسه، ص ص52، 53.

الفرع الثاني:

العوامل الخارجية

1- عامل الأخطار الأمنية والإستراتيجية:

دفعت دول المغرب العربي نحو إنشاء هذا الاتحاد، خاصة على إثر الهجمات التي تعرضت لها ليبيا قبل قيام الإتحاد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الاعتداء على تونس من طرف إسرائيل بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية فيها، إضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي تمثل أحد المحاور الأساسية التي دفعت بالدول المغربية للإتحاد، ففي ظلّه يجد القادة المغربية الإطار المناسب والتوافقي لحلّ قضية الصحراء الغربية، التي مازالت قائمة، وهي تشكل خطرا كامنا على أمن واستقرار المنطقة إذا لا يمكن بناء مغرب عربي موحد دون حلّ نهائي وعادل للقضية.¹

2- العامل الإقتصادي:

تكمّن أهمية هذا العامل في كون اقتصاد دول المغرب العربي متشابه. كما يتضح لنا بأنّ الاقتصاد المغربي في الوقت الحاضر يتميز بالتبعية لغيره أي للاقتصاد الأجنبي إذ يخضع لاستغلال الشركات الأجنبية في غالبيته، كما توجد في هذه المنطقة إمكانيات اقتصادية هائلة تتجلى أساسا في القطاع الطاقوي الذي تصدره الجزائر وليبيا اللتان تصدران النفط والغاز الطبيعي الموجه إلى أوروبا، إضافة إلى القطاع المعدني المتنوع من فوسفات وحديد ونحاس وغيرها وهنا فالقطاعان الأساسيان يؤهلان دول المغرب العربي في إقامة صناعة متكاملة ومتطورة، وتبادل تجاري محكم بين دول المنطقة والعالم الخارجي، من هنا

¹ - المرجع نفسه، ص. 55، 56.

نجد أنّ المصلحة الاقتصادية للمغرب تتطلب المزيد من تقريب وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق حمايتها الاقتصادية داخليا وخارجيا مما يؤدي إلى حمايتها من الاستغلال الخارجي من طرف الدول الأوروبية.¹

3-توسيع السوق الأوروبية المشتركة:

قبل التحدث عن عملية التوسيع والنتائج السلبية التي يترتب عنها اخترنا أن نشير إلى الخلفية التي أدت إلى هذا الوضع:

الواقع أن اقتصاديات المغرب العربي مندمجة تماما في الاقتصاد العالمي من خلال المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولكي نفهم ارتباط التجارة المغربية بالسوق الأوروبية لابدّ من الرجوع إلى المرحلة الاستعمارية، ففي هذه المرحلة فرضت على الفلاحة المغربية تحولات بنيوية وهيكلية أدت إلى فرض تخصصها في إنتاج المواد الأولية الفلاحية والرعية المهمة لتموين أسواق المركز الأوروبية الاستعمارية ففي 1930 تحولت الفلاحة المغربية من خزان حبوب إلى حديقة فواكه والخضر بالنسبة إلى أوروبا الصناعية حيث عمد المستعمر إلى تطوير إنتاج الحوامض التي تضاعف حجمها خلال الفترة بين 1939 م و1955، نفس الوضع ينطبق على دول المغرب العربي كلّها حيث أنه بعدما حصلت على الاستقلال السياسي اعتمدت نفس الوضعية وعملت على تكريسها، إذ ظلت الزراعات الصناعية والتجارية تهيمن على الزراعات القوتية وتحتل أخصب الأراضي، ولفهم أهمية هذه السوق لمنطقة المغرب العربي، اخترنا تسليط الضوء على اتجاهات التجارة الخارجية للبلدان المغربية قبل توسيع السوق الأوروبية إلى إسبانيا والبرتغال، فتعتبر أوروبا الشريك الأساسي للمنطقة، إذ تتحصل فرنسا وحدها على 30% من صادرات المملكة المغربية و23% من وارداتها، وعلى 29,8% من صادرات الجزائر و15% من وارداتها، وتأخذ إيطاليا لوحدها

¹- عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين، المغرب العربي، التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية (د.د.ن)، ص.379.

38,8% من صادرات ليبيا و 25% من واردتها، إذ تشكل كل من فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان الشركاء الخمس الأوائل في هيكل الصادرات والواردات للبلدان المغربية الخمسة.¹

4- الأزمة الاقتصادية العالمية:

تعتبر عملية الركود والانحسار التي مست اقتصاديات الدول المصنعة ما بين 1980 و 1988 نقطة تحول لكل من المنطقة المغربية والأوروبية معا إذ قامت هذه الأخيرة بتخفيض وارداتها من المواد الأولية وهو ما أثر سلبا على دول العالم الثالث عامة والمغرب العربي خصوصا، حيث أن 3/2 من صادراتها يوجه إلى أوروبا، فإنخفاض قيمة الدولار من 10 إلى 6 صاحبه انخفاض في سعر برميل البترول من 43 دولار في 1979 إلى 5-10 بين 1985 م و 1986 م، ومن هنا جاءت سياسة التكيف الهيكلي التي كانت كرد فعل على الأزمة الاقتصادية فهي تخضع لمنطق إتاحة الفرصة للبلدان المدينة لضمان الإستمرار في خدمة الدين مهما كان الثمن فالقيد الرئيسي المفروض على هذه البلدان هو قيد ذو طبيعة خارجية، وهو الذي يحدد سياسات إعادة الهيكلة للنظم الإنتاجية.²

¹-صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية ما بين 1989/2007، الاردن :دار السلام للنشر و التوزيع، 2011، ص.169.

²-المرجع نفسه، ص.175.

المطلب الثالث:

أهداف وإنجازات اتحاد المغرب العربي

الفرع الأول:

أهداف اتحاد المغرب العربي

إتحاد المغرب العربي كغيره من التكتلات له عدة أهداف وأغراض من إنشاءه وهي تختلف من مجال لآخر.

أ- الأهداف السياسية:

- تحسين روابط الأخوة التي تجمع بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها لبعض، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات المغرب العربي، والدفاع عن حقوقها.
- السعي لهذه الأهداف يساعد على حلّ أي مشاكل تتعرض لها المنطقة المغربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى إشاعة الانقسام وتمزيق الاتحاد.¹

ب: الأهداف الأمنية:

تتجسد أهم هذه الأهداف في مساهمة الدول الأعضاء، في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف، فحسب المادة الرابعة عشر من معاهدة الاتفاق فإن أي اعتداء على إحدى الدول يعتبر بمثابة اعتداء على دول الاتحاد كلها، ونصت أيضا المادة الخامسة

¹ - زايد عبد الله مصباح، إتحاد المغرب العربي الطموح والواقع، مجلة المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر 1998، ص.14.

الفصل الثالث: الاتحاد المغربي بين التجميد والتفعيل

عشر على حماية أمن النظم الحاكمة، إذ تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن وحرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.¹

ج: الأهداف الاقتصادية:

العمل تدريجيا على تحقيق حرية التنقل للأفراد والسلع ورأس المال بين هذه الدول، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية عبر إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد تشمل كل القطاعات مع إصدار التشريعات اللازمة.²

تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية بالتأكيد ستخفف بشكل كبير الأعباء الاقتصادية التي يتحملها كل قطر لوحدة وكذلك التخلص من التبعية الاقتصادية العالمية، إضافة إلى تعزيز المبادلات داخل الاتحاد سيعود بالفائدة على كل الشعوب الشقيقة.

د: الأهداف الثقافية:

على هذا الصعيد يهدف إنشاء إتحاد المغرب العربي إلى تعزيز رابط الأخوة والروابط القومية والدينية والتاريخية بين الشعوب بالمنطقة المغربية وذلك بالعمل على تطوير التعليم بمختلف مستوياته، إضافة إلى تبادل البعثات الطلابية وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية المشتركة.³

¹- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، المادتين 2 و15. (انظر قائمة الملاحق)

²- مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق الذكر، ص93.

³- المرجع نفسه، ص94.

الفرع الثاني:

إنجازات اتحاد المغرب العربي

إن إعلان بلدان المغرب العربي الكبير لإنشاء معاهدة الإتحاد المغربي ساعدها على تحقيق تطورا ملموسا في سبيل العمل الشامل وذلك بتحقيقها لعدة إنجازات، يمكن تقسيمها على ثلاث أقسام وهي موزعة على النحو التالي:

أ- الإنجازات الميدانية:

تزخر دول المغرب العربي الكبير بإمكانيات مادية وبشرية جدّ مهمة، ولذا ما قارننا هذه الإمكانيات بإنجاز الإتحاد المغربي نجدها قليلة أو تكاد تنعدم، وهنا نكتفي بذكر بعض المشاريع الميدانية للإتحاد المغرب العربي:¹

• **النقل:** كما جاء في قرار اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي المتمثل في إنشاء اللجنة المغربية للنقل والمواصلات فإنها كلفت بـ:

- دعم التنسيق بين هياكل النقل والمواصلات في أقطار المغرب العربي
- السعي إلى توحيد القوانين المتعلقة بالنقل والمواصلات، وبعد هذا مباشرة قاموا بوضع هياكل في ميدان النقل البحري كالمسكترارية الدائمة في ميدان النقل البحري، البري والجوي، واللجنة المغربية للتنسيق البريد والمواصلات.
- مشروع طريق الوحدة المغربية السيار الذي يفوق طوله 629 كلم وهو أهم مشروع، إذ يمتد من الحدود الليبية المصرية ليصل إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط.
- مشروع شبكة الطرق المغربية الذي يربط أقطار المغرب العربي الكبير.²

¹- عبد الوهاب بن خليف، إتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، الجزائر، دار الطليعة، 2010، ص.68.

²- المرجع نفسه، ص.75.

- **الزراعة:** ومن أهم الانجازات التي حققتها التجربة المغربية في هذا المجال نجد:
 - التوقيع على اتفاقية تخص تبادل المنتوجات الفلاحية بين أقطار المغرب العربي أثناء انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد بالجزائر أيام 21، 22، 23 جويلية 1990، وتمت المصادقة عليه بالجزائر، وتونس، وليبيا والمغرب إلا أن نسبة المبادلات ضعيفة إلى غاية 2010 نظرا إلى الجمود الذي أصاب مؤسسات الاتحاد.
 - التوقيع على اتفاقية خاصة بالعجز الزراعي بين الأقطار المغربية بمدينة الجزائر في 1990، والتي تهدف إلى منع دخول وانتشار الآفاق والأمراض الضارة بالزراعة.¹
- **الصناعة:** قامت دول الاتحاد في هذا المجال ب:
 - إنشاء مصنعين كبيرين في مناطق الشريط الحدودي، ويتعلق بمصنع المحركات بسقية سيدي يوسف "شركة ساكمو"، ومصنع الاسمنت الأبيض بقرينة "سوتاسيت" والذي تم فتحه في سنة 1988.
 - مشروع السكة الحديدية بين تونس وليبيا
- **الضرائب:** تم التوقيع على اتفاقية الازدواج الضريبي التي تشجع التعاون المتبادل في ميدان الضرائب وذلك في 1990/07/23. وبتوقيعها هيأت الانطلاق للتعاون المغربي المالي وفق أسس ومعالم واضحة، ولتدعيم هذا تم التوقيع على مجموعة من القرارات والاتفاقيات منها:
 - بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17,50% بين دول الاتحاد الموقع في 1994/04/02.
 - اتفاق بشأن لجنة مغربية لتأمين وإعادة التأمين في 1994/04/02.
 - قرار اعتماد قواعد وحدة جمركية بين الدول الاتحاد المغربي في 1990/07/23.

¹-المرجع نفسه، ص93.

- اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخلفات الجمركية 1994/04/02¹.

ب- الإنجازات المؤسسية:

يمكن أن نتحدث عن هذه الإنجازات المؤسسية في:

• مجلس الرئاسة:

يتألف هذا المجلس من الدول المغربية، تكون رئاسته بصورة دورية من قبل أحد الرؤساء الأعضاء، تتخذ فيه القرارات بالإجماع، وهو الهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرارات وفترة الرئاسة فيه هي ست أشهر، أما بخصوص دوراته العادية فهي تتعقد مرة واحدة في السنة، كما له الحق في عقد دوراته الإنشائية ومن بين الدورات التي عقدها مجلس الرئاسة هي:

- الدورة الأولى بمراكش في 1989/02/17.

- الدورة الثانية بتونس بين 21 إلى 1990/01/23.

- الدورة الثالثة بليبيا يومي 1991/03/10-09.

- الدورة الرابعة بالمغرب أيام 1991/09/16-15.

- الدورة الخامسة بموريطانيا في 10 و 1992/11/11.

- ثم آخر قمة مغربية في العاصمة التونسية يومي 1994/04/04-03².

كل هذه الدورات والاجتماعات كانت تعالج القضايا الداخلية والخارجية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتجربة الوحيدة في المغرب العربي، وكذا تشجيع مشاريع التنمية المشتركة في جميع المجالات.

¹- على الربيع، العلاقات الجزائرية العربية دراسة في نط التفاعل وطبيعة العلاقات من 1990 إلى 2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2010-2011، ص.168.

²- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق الذكر، ص.72.

أما في ما يخص العلاقات الخارجية بالاتحاد فيبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الأولية ويتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية والإفريقية والتجمعات الاقتصادية الأوروبية والتجمعات الأخرى والتجمعات الأخرى.¹

لجنة المتابعة:

هو جهاز سياسي يتكون من كتاب الدولة المعينين في حكومات أقطار المغرب العربي، تختص بمتابعة أجهزة الإتحاد وتطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي، تعقد خمس دورات عادية خلال كل فترة رئاسية بصفة دورية في كل قطر من أقطار المغرب العربي وفقا للنظام الداخلي، وتقلصت هذه الدورات لتصبح ثلاث دورات في السنة، فقد عقدت 44 دورة إضافة إلى دورتين خاصتين ودورة خاصة للتحضير الاجتماع 5+5 عالجت من خلالها ما يلي:

- إعداد مشروع يتعلق بعلاقة الإتحاد بالتنظيمات الجهوية الأخرى
- إعداد التقرير عن المديونية المغربية وعرضها على مجلس الوزراء
- التحضيرات لأشغال مجلس الرئاسة
- برمجة اللقاءات القطاعية التي لم يتسنى عقدها خلال السنوات الأربعة الأخيرة وتحضير اجتماع مجلس وزراء إتحاد المغرب العربي، إذ توالى هذه الدورات إلى غاية 2007.²

• **اللجان الوزارية المختصة:** تلعب دورا لا يستهان به في عملية التنمية الشاملة التي يسعى الإتحاد المغربي إلى تحقيقها وتشمل هذه اللجان 4 مجالات وهي:

¹- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق الذكر، ص.163.

²- صبيحة بخوش، المرجع السابق الذكر، ص.127.

أ: لجان الأمن الغذائي:

التي تهتم بقطاعات الفلاحة، الثروة الحيوانية، الثروة المائية، الغابات وتجارة المواد الغذائية والبيئة ومؤسسات الدعم الفلاحي التي تتكون من وراء الفلاحة في أقطار المغرب العربي.

ب: لجان الاقتصاد والمال:

وتبعثها المجالس الوزارية القطاعية، كمجلس وزراء المالية والنقد، ومجلس وزراء الطاقة والمعادن، مجلس وزراء الصناعة ومجلس وزراء التجارة.

ج: لجنة الموارد البشرية:

وتهتم بميادين التعليم، الثقافة، الإعلام والتكوين، البحث العلمي، الشؤون الاجتماعية، الإقامة ونقل الموارد البشرية وغيرها من القضايا.

تتلخص مهمة هذه اللجان في موضعين أساسيين الأول هو مساندة لجنة المتابعة والإشراف وتقديم الاقتراحات والثانية هي مرتبطة بالإنجازات المختلفة التي تحقّقها التجربة الوجدوية في المغرب العربي.¹

• الأمانة العامة:

وتتشكل من ممثل في كل دولة عضو، وتمت المصادقة على مهامها ونظامها الأساسي يوم 1990/07/23 بالجزائر مع إقرار مقرها بالرباط²، وتتنحصر أهم مهامها في:

- التحضير المختلف لنشاطات مجلس الشورى وأجهزته

¹- عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق الذكر، ص76.

²-زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق الذكر، ص33.

- حفظ المستندات والوثائق الرسمية لهياكل إتحاد المغرب العربي بما فيها وثائق التصديق على اتفاقيات الجماعة المبرمة في نطاقه¹.
- ترجمة القرارات الأساسية الكبرى الصادرة عن المجلس المغربي الأعلى إلى مشاريع مضبوطة تتولى الأمانة دراستها.

ج: الإنجازات الثقافية:

أعطت أقطار المغرب العربي عناية خاصة بالجانب الثقافي من خلال إقامة الدورات الفكرية، والمهرجانات الفنية، والغرض منها هو خلق تفكير وحدوي مغربي، لذا تجسدت أهم إنجازات الإتحاد المغربي في هذا الخصوص من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات الاتحادية وهي:

1- جامعة المغرب العربي:

أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الإتحاد في دورته الثانية في 1991/07/23، تتمتع بالشخصية القانونية التي تعطي لها الحق في الدخول مع غيرها من المؤسسات العلمية في إتفاقات تعاون، كما لها ميزتها المستقلة، ومقرها بطرابلس².

2- الأكاديمية المغربية للعلوم:

أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة للإتحاد المغربي في دورته الثانية التي كانت بالجزائر بناء على اقتراح من اللجنة الوزارية المتخصصة والمكلفة بالموارد البشرية للإتحاد المغربي، مقرها بطرابلس، وتم توزيع نشاطاتها على بلدان المغرب العربي بصفة متوازنة.

3- المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

أنشأ هذا المصرف بناء على قرارات القمة المغربية المنعقدة في مدينة رأس لانوف

¹- جمال عبد الناصر، المرجع السابق الذكر، ص. 185.

²- علي الربيع، المرجع السابق الذكر، ص. 158.

بليبيا يوم 10/03/1991 وبمقتضى إنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي، والهدف منه هو الإسهام في إعداد وإنجاز تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المصلحة المشتركة وذات الأهمية الاقتصادية في إقليم الدول الأعضاء الهادفة إلى التكامل الاقتصادي المغربي العربي.¹

المبحث الثاني:

قيام الاتحاد في ظل الأزمة الصحراوية

المطلب الأول:

قضية الصحراء الغربية كمعيق لفعالية الاتحاد المغربي.

اتفقت دول المغرب العربي ربع قرن على طريق التقارب والتباعد، وكان أساس التقارب خطط التنمية الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال لعدم قدرتها على تلبية الحاجات الوطنية في المجال الاقتصادي والزراعي خاصة، فيما كان أسباب التباعد هو المشكلات السياسية البينية والحدود وملف الصحراء الغربية وغيرها.

وكان عام 1964 بداية التقارب المغربي منذ تأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي التي ضمت خمس مؤسسات اقتصادية وخدمائية، وعقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد دول المغرب تمخض عنها العديد من الاتفاقيات والدراسات القطاعية المهمة،

¹ - صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، المرجع السابق الذكر، ص. 256.

وجاء ملف الصحراء الغربية عام 1974 ليضع حدا لجهود التقارب المغربي، وليواصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي، وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ويعود الفشل في التقارب إلى غياب المؤسسات المشتركة المزودة بسلطة فعالة والوجود القانوني، إلى جانب هامشية فعالية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون في مختلف المجالات عن طريق التكامل والاندماج، وتمائل هياكل إنتاج دول المغرب العربي وضيق الأسواق المحلية، وندرة رأس المال في بعضها "تونس والمغرب" وأدى ذلك إلى تقليص التعاون المغربي وزيادة التبعية للخارج، وهناك عوامل اجتماعية ثقافية سياسية أسهمت بدورها في هذا الفشل، وأكدت تجارب التنمية الوطنية¹ منذ منتصف السبعينات كما في السابق عجزها وفشلها في تحقيق ما هو مطلوب، فقد ظلت دول المغرب العربي عدا ليبيا تعاني من أزمات اجتماعية واقتصادية حادة في بعض الأحيان وعجزاً متوصلاً في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج خاصة الغذاء.

إن العلاقات المغربية لم تبني يوماً على أساس المصلحة والمنفعة العامة بين أطراف المنطقة المغربية وذلك بسبب قلة التبادلات الاقتصادية وقلة الاعتماد المتبادل وعوامل أخرى، وبقي اقتراب الأطراف المغربية من بعضها البعض رهينة الموقف من قضية الصحراء الغربية.

حيث يعتبر المغرب والبوليساريو الأطراف الرئيسية في هذا النزاع وتبقى الأطراف الأخرى في المنطقة تميل بين المغرب والجزائر حسب الموقف من القضية الصحراوية حيث أن العلاقات الجزائرية قطعت منذ اعتراف هذه الأخيرة بالجمهورية الصحراوية سنة 1976

¹ - محمد علي داهش ورواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي مشكلة الأمن الغذائي، مركز الإمارات للبحوث، أبو ظبي: العدد 101، ص. ص 11-12.

واستمرت إلى غاية 1988، وما تلتها هذه القطيعة من توقيف المسار الاتحادي الذي أرادت الدول المغربية إتباعها حتى بعد استقلالها.

أما علاقة الدول الأخرى بطرفي النزاع الرئيسيين المغرب والجزائر بقي حبيس موقف كل طرف من القضية الصحراوية، حيث ما لبثت المغرب بقطع علاقتها بليبيا بمجرد اعتراف الأخيرة بالجمهورية الصحراوية وبجبهة البوليساريو سنة 1980.

وتدهور العلاقات الليبية الجزائرية في منتصف الثمانينات جاء بعد التقارب الليبي المغربي وبقيت تونس متحفظة وتدعم الحل السياسي بين أطراف النزاع¹.

أما التجربة الأكثر جدية في تاريخ دول المغرب العربي المعاصر هي التي بدأت مع سلسلة اجتماعات لقادة هذه الدول، أهمها اجتماع مدينة مراكش 1989 وتبني معاهدة المغرب العربي وأنشأ رؤساء الدول في يناير 1990 الأمانة الدائمة للاتحاد، كما أنشأوا مصرف الاستثمار في التجارة الخارجية مارس 1991، في هذه الفترة انتعش اتحاد قليلا لكن سرعان ما تدهورت الأوضاع مرة أخرى حين استاءت المغرب من عدم تضامن دول المغرب العربي معها في مواجهة الحصار الدولي المفروض عليها بسبب أزمة لوكربي. أما المغرب فقد اتهم بدوره الجزائر بكون مخابراتها العسكرية قامت بتفجير فندق مراكش 1994، وعاد بعض الأمل لهذا الاتحاد بعد اجتماع لجنة المتابعة في الجزائر 17-18 ماي 1999 وذلك بغاية إنعاشه من جديد بعدما أوشك على الوفاة الطبيعية.

وكما تم التوقيع على اتفاقية للتشاور السياسي بين الجزائر والمغرب تتضمن رفع مستوى التعاون وتعميقه من خلال تنظيم آلية التشاور بين البلدين في إشارة لوضع قضية

¹ - محمد أحمد العلوي، اتحاد المغرب العربي مرتكزات التنمية في الصحراء الغربية، 19 جوان 2016، على الموقع: <http://almaissae.ma/mode>

الصحراء جانيا، كما أن جولات الرئيس التونسي كلها تدعم أطروحة إحياء الاتحاد وعقد قمة مغربية¹.

وبدأ أن التصريحات الأخيرة لوزير الخارجية الجزائري، مراد مدلسي، بخصوص عدم إمكانية عقد قمة مغربية أجهضت آمال الرئيس التونسي منصف المرزوقي خصوصا، لكونه سبق أن قام بجولات عديدة في دول المغرب العربي الخمسة، بعد انتخابه رئيسا لتونس، من أجل بعث الحياة في هياكل الاتحاد المجدد منذ سنوات خلت وأفصح مدلسي، في تصريحات قبل أيام قليلة لإذاعة الجزائر الحكومية، عن كون الشروط الضرورية لعقد قمة اتحاد دول المغرب العربي غير متوفرة في الوقت الحالي خصوصا الشرط الأمني.

مؤكد بأن الوضع الأمني السائد في المغرب العربي وفي الساحل لا يسمح بعقد قمة مغربية².

المطلب الثاني:

آليات تفعيل الاتحاد المغربي.

منذ عشرينين من الزمن خلت حققت بلدان المغرب العربي تطورا إيجابيا ملموسا على درب العمل التكاملي بإعلانها عن إنشاء اتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش غير أن الحصيلة لهذه السنوات كانت ضعيفة جدا ولم تحقق طموحاته، إذ لا يمكن لأي دارس لهذه التجربة أن ينكر التعثر والجمود، ولكن على الرغم من هذا كله فدول الاتحاد لازالت تحت على ضرورة الدفع قدما بما قد يعود بالفائدة على شعوب المنطقة.

¹- عيسات بوسلهام، اتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل على الموقع: <http://www.matocdroit.com> بتاريخ 2016/09/02.

²- المرجع نفسه.

لابد إذن من رؤية واضحة تقوم على إستراتيجية طويلة المدى وإرادة تعمل باستمرار لإنجاز مشروع توحيد سياسة الدول المغربية لمواجهة التوجهات الإستراتيجية الجديدة، ويمكن القول أن هناك ثلاث مداخل أساسية مطلوب العمل من خلالها لتفعيل مسار الاتحاد المغربي وتعزيز مسار الوحدة¹.

1) المدخل السياسي:

- تسوية قضية الصحراء الغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغربي.
- إعطاء دور مهم للمجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي، حيث تعترف العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية في المنطقة المغربية بالأهمية الحيوية لفاعليات المجتمع المدني في دفع الاتحاد نحو الأمام وتحريك المسارات المختلفة المساهمة في العملية التكاملية.
- ضرورة تجاوز الجدل القائم بين الجزائر والمغرب، وذلك بالملائمة بين المشاريع الجزائرية والمغربية، فكل منهما يجب أن يلعب دوراً محورياً في بناء المغرب العربي.
- ضرورة التخلي عن نظرية الفارس الوحيد وكن فكرة الدولة القائد.
- إنشاء مؤسسات مغربية للدراسات المستقبلية لتقييم الواقع واستشراف المستقبل في واقعه المحلي والإقليمي والدولي بالاعتماد على المستجدات وتقديم البدائل لصانعي القرار في المنطقة².

¹ -Paule Balta, **le grand amaghreb des l'indépendance à l'an 2000**, la découverte, Paris 1990, p202.

² - عمار جفال، **مساهمة المجتمع المدني في البناء المغربي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية**، ندوة سنوية لمركز الجامعة العربية بتونس: 2009، ص41.

- توحيد الرؤى الوجودية فنجاح أي تكتل لا يمكن فقط في المقومات والإمكانات المتاحة بل يقوم كذلك على التصور المشترك ووحدة الهدف.
- فبناء المغرب العربي هدف آمنت وعملت عليه الأجيال السابقة، وتؤمن وتعمل من أجله الأجيال الحالية، فهو مشروع حضاري مستقبلي يتجاوز الترف الفكري والسياسي اعتبارا من فكرة المغرب العربي كخيار وطني حضاري على فكرة المغرب العربي كخيار وضرورة إستراتيجية¹.

(2) المدخل القانوني:

ونقصد بذلك إعادة النظر في البنى القانونية والمؤسسية، بعد أن بينت التجربة أن معاهدة مراكش لسنة 1989 المنشئة للاتحاد، حملت الكثير من العيوب والثغرات عند إبرامها، الأمر الذي يتطلب القيام بمجموعة من التعديلات والإصلاحات القانونية وذلك من خلال:

- التحقيق من مركزية مجلس الإدارة وذلك بتفويض أول عطاء بعض الصلاحيات للأجهزة الأخرى المكونة للاتحاد كمجلس الوزراء، لأن إعطاء سلطة اتخاذ القرارات لمجلس الرئاسة وحده شكل العديد من العراقيل فبمجرد أن يتوقف عن اجتماعاته يرهن بذلك كل المشاريع التي أعدتها الأجهزة الأخرى.
- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات فهذا أعاق كثيرا العمل الجماعي للاتحاد، وفكرة التثبيت به في اتخاذ القرارات قد يوصل إلى طريق مسدود لذا على الدول الأعضاء المطالبة بإلغاءه وإحلال مبدأ الأغلبية محله.

¹ - تكلفة اللامغرب "هدر الإمكانيات وحسارات لفرض استراتيجية"، مجلة الوفاق العربي تونس: العدد 2092، 2014، ص42.

- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية وذلك بنقلها من مجرد جهاز إداري يقوم بأعمال السكرتارية إلى جهاز قوي قادر على بناء نظام جهوي فوق وطني يربط المغرب العربي بروابط حيوية تفرض على كل منها الالتزام بالقرارات المشتركة، وذلك بتزويد الأمين العام بالصلاحيات اللازمة لمخاطبة أعضاء الاتحاد اللذين لا يلتزمون بالقرارات لتنفيذها.
- ضرورة استكمال البناء المؤسسي للاتحاد.
- ضبط كيفية اكتساب العضوية وفقدانها أشارت معاهدة مراكش إلى انفتاح الأبواب أمام كل الدول الإفريقية والعربية التي تريد اكتساب العضوية في الاتحاد المغربي لكنها لم تشر إلى الطريقة الواجب إتباعها باستثناء وجوب إجماع كل الأعضاء، كما لم تشر أيضا إلى أسباب فقدان العضوية وهذا ما نجده مخالف لمعظم المعاهدات التي أقيمت على أساسها اتحادات¹.

3) المدخل الاقتصادي:

- العمل على وضع خطة اقتصادية مشتركة يكون هدفها خلق سوق مغربية مشتركة عن طريق الترابط والتكامل الاقتصادي والتشابك في المصالح وذلك من خلال:
- إعادة النظر في المقاربة المتبعة وذلك بتبني المقاربة الهيكلية التي تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة كالتجربة التونسية الجزائرية.
 - العمل على تأسيس المصرف المغربي للإشهار والتجارة الخارجية وذلك لما له من أهمية في تنمية التجارة البينية المغربية وقدرته على جلب الاستثمارات الأجنبية،

¹ - صبيحة بخوش، المرجع السابق الذكر، ص. ص. 393-402.

- إضافة إلى أن وجود هذا المصرف سيساهم في تكوين عملة موحدة التي بدورها ستساهم في تطوير المبادلات المغربية البينية.
- تشجيع حركية رؤوس الأموال وتثقل الأفراد بين الأقطار وذلك تماشيا وأهداف المعاهدة من جهة وتطبيقا كاتفاقية تشجيع الاستثمار وترقيته.
 - العمل على تطوير شبكة المواصلات أكثر بين الدول.
 - ضرورة إنشاء هيئة تسند لها مهمة جمع وتدوين النصوص القانونية والإجرائية المتعلقة بالاستثمار في دول اتحاد المغرب العربي¹.
 - العمل على خلق مناطق تجارة حرة بين البلدان المغربية وإزالة الحواجز الجمركية اعتبارا للمصير الواحد لشعوب المنطقة المغربية، بات من المؤكد في نظر أبناء المنطقة المغربية المؤمنين بضرورة الاتحاد وبعدها، التوجه به نحو تجديده في محيطه الطبيعي وإشعاع أهدافه والدخول بعنوانه في الشراكة مع باقي الاتحادات المماثلة على أساس الحوار المتوازن والمصلحة المشتركة، وهي أهداف تتدرج جميعها ضمن مقاربة شاملة تقتضي لشارك الجميع من قوى شعبية مغربية وتشبيك مصالح المجتمع المدني المغربي².

¹ - المرجع نفسه، ص. ص. 403-405.

² - عبيد اللطيف حناشي، صعوبات تفصيل الاتحاد، المغرب الموحد، ع9، جويلية، 2009، ص. 13.

المبحث الثالث:

السناريوهات المستقبلية للاتحاد المغربي

إن استشراف مستقبل منطقة المغرب العربي ليس بالأمر الهين، وهذا لقلّة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، فالحديث هنا مقتصر على قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مستقبل إتحاد المغرب العربي.

إن الدراسات المستقبلية Futurologie حسب كلّ من Daniel Bell، Russel هي ميدان من ميادين المعرفة وهي أيضا حوصلة لمجالات وتخصصات متعددة حيث تقوم على أساس دراسة التاريخ، والاستعانة بأدوات البحث العلمي كالفرضيات والاحتمالات، هي أيضا علم الحاضر وليست تخمين أو تخيل المستقبل، فالمستقبلية تركز على تفسير واقع التشكيلة الاجتماعية وتحديد المشكل والصعوبات التي تواجهها ما يؤدي إلى استخلاص البدائل والحلول.¹

يمكن القول أنّ للدراسات المستقبلية أهمية قصوى باعتبارها تمكننا من معرفة البدائل التي يمكن أن تكون عليها أوضاعنا خلال عقدين أو أكثر من الزمن والأهم من ذلك معرفة حال الآخرين في المستقبل إذ تساعدنا على توقع المشكلات التي يمكن حدوثها في الفترة التي يتحوّل فيها وضع العالم وأوضاعها الداخلية²، ومن بين التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية نجد تقنية السيناريو الذي يعني وصف سلسلة للأحداث التي قد تقع

¹- علي فيصل، الخارجية المغربية تنتقد تصريحات بوتفليقة، جريدة الخبر على النت، الإثنين 23 ماي 2005.
²- Fabrice Roublart, **Méthodologie prospective et recherche en management stratégique**.
Sur le site : www.Essaca.assco.p3.

مستقبلا، وتعتبر هذه التقنية بمثابة تقدير النظام الجديد في الواقع عن طريق تحديد المغيرات الرئيسية والرهانات للإستراتيجية.¹

إنطلاقا مما سبق يمكن دراسة مستقبل للإتحاد المغربي في ثلاث سيناريوهات أساسية :

المطلب الأول:

تجميد الإتحاد المغربي وبقاء الوضع على ما هو عليه

يمكن الانطلاق من سؤالين هما: ما مدى فعالية المؤسسات الاندماجية للمغرب العربي؟ وهل يمكن حمايتها وتحسين مرودودها؟

فيكون جواب المتشائمين عن هذين السؤالين والمدافعين عن سيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه واضح وهو النفي، وذلك انطلاقا من معطيات من الماضي وأخرى راهنة.

حيث نشير في هذا الصدد إلى وزارة الخارجية المغربية التي انتقدت بشدة تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عقب رسالته في 2005 للرئيس الصحراوي محمد ولد عبد العزيز، ووضح البيان بأن المملكة المغربية تتأسف بشدة للتصريحات والمواقف الرسمية للجزائر التي اعتقدت أنّ من واجبها التعبير عنها في الأيام الأخيرة حول مسألة الصحراء الغربية. وهذا البيان جاء قبل أيام من قمة الإتحاد المغربي.²

أكد وزير الشؤون المغربية والإفريقي وجامعة الدول العربية "عبد القادر مساهل" أن موقف الجزائر لم يتغير منذ أن سجلت قضية الصحراء الغربية منذ 1963 م لدى الأمم المتحدة في قائمة الدول غير المستقلة، مجددا موقف الجزائر الداعم لحل النزاع في إطار

¹- Monique commande, **prospective et scénarios pour la formation ouverte**, montpelier : centre d'études et de recherche sur l'information et la communication, 2002, p3.

²-وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر : شركة الشهاب، 1991، ص.95.

مبدأ تصفية للإستعمار وحق تقرير المصير جاء هذا التصريح كرد ضمني لتاويلات الصحافة المغربية التي اعتبرت تصريحات سعيداني بأنها تمهيد لتخلي الجزائر عن القضية، حيث تناولت بعض الصحف والمواقع المغربية هذه التصريحات وأولتها على أنّ الجزائر تسعى لكي تدير ظهرها للقضية الصحراوية.¹

تنبأ الكثير من المحللين عقب هذه التطورات، بدخول العلاقات الجزائرية المغربية في نفق مظلم وبإطالة جمود هياكل الإتحاد.

إذ يمكن القول بأن المغرب لن تكون مستعدة للتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات الاندماجية، بحيث ستبقى النظرة القطرية مهيمنة على إدراك صناع القرار للإتحاد المغاربي.

- المملكة المغربية مالم تساوي قضية الصحراء الغربية في إطار ما يسميه سيادة ترابية
- الجمهورية الجزائرية مالم يضمن لها من المسار الدور الريادي أو المحوري على المستوى الجهوي
- الجماهيرية الليبية ما لم يمكنها ذلك من فك عزلتها والحصار المفروض عليها
- الجمهورية التونسية والجمهورية الموريتانية ما لم يساعدها هذا المسار في تنمية قدرتها الداخلية.

كل هذا سينعكس بالتأكيد على أداء مؤسسات للإتحاد وبالتالي سيبقى الوضع على ما هو عليه، وتتمحور تفاصيلها فيما يلي:

- لن يتم التنازل عن صيغة الإجماع في مؤتمرات القمة
- لن تكون للأمانة العامة للاتجاه سوى غرفة لتسجيل وإبلاغ في غياب أدنى سلطة لها
- لن تكون هناك هيئات تضطلع بمهام الأمن والسياسة الخارجية للإتحاد

¹-مساھل: موقف الجزائر ثابت بخصوص الصحراء الغربية، جريدة الحياة الجزائرية على النت، الأحد 22 ماي 2016 م.

- لن يتعدى مجلس الشورى دوره التمثيلي ولن يرقى إلى مستوى التشريع
- لن تخرج المؤسسات الاندماجية من طبعها الرسمي بحيث لن يتم للإعتقاد على الانتخابات المباشرة لتعيين ممثلي شعوب المغرب العربي فيها
- إعتقادا على ما سبق، يمكن القول أن إحتتمالات تسوية الخلافات المغربية الجزائرية وحصول انفراج في العلاقات البيئية مسألة مستبعدة في المستقبل، بل إن الأفق الأكثر احتمالا هو استمرار الوضع على ما هو عليه والذي يشبه الحرب الباردة مسيطر فيها

المطلب الثاني:

تفعيل مسار الإتحاد المغربي

وهنا ننطلق من سؤالين هما: هل يمكن إيجاد حلّ نهائي للأزمة الصحراوية؟ وبالتالي الانطلاق نحو التكامل بدون معيقات أو كيف يمكن استبعادها من مسار التكامل والاندماج بشكل يحقق الهدفين؟

وبخصوص الإجابة على السؤال الأول فيرى الكثير من المتتبعين أنه يمكن لإيجاد حلّ للنزاع في الصحراء الغربية وذلك لما بتفعيل قرارات الأمم المتحدة وقبول كل الأطراف المشاركة بنتائجها وهذا لا يمكن أن يحدث إلا من خلال تغيير أحد المواقف الجزائرية أو المغربية من النزاع، أو على الأقل التخفيف من حدة التصلب تجاه مواقفهم، أو بإقامة استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة وتقبل بقواعده ونتائج جميع الأطراف، كما يمكن أن تلعب التغييرات الحالية الحاصلة في بعض البلدان المغربية من صراعات بينها أو داخلها (تونس، ليبيا) إلى تفعيل الإتحاد وكذا التفكير بجدية في التخلص من النزاع الصحراوي للتعفرغ لتحديات داخلية وإقليمية ودولية تواجه دول الإتحاد، أما السيناريو الآخر الذي ينتج

عنه تفعيل مسار الاتحاد المغربي الإقليمية ولكن للاتفاق مبدئياً على أن تكون لنتائج هذا الملف تأثير على العملية التكاملية وإيجاد الآليات الكفيلة بضمان هذا الشرط من داخل الاتحاد المغربي.

وفي مثل هذه السيناريوهات أبدت المداخل الاقتصادية والوطنية مجالا آخر في حلّ النزاعات الدولية، إذا افترضنا أنّ الدول المشكلة للاتحاد تتحرك بعقلانية فإن معالجة تطورات القضية سوف يتم بمعزل عن المسار الاندماجي إن توقيفه سوف يؤثر على الاتجاه من حيث هو هيكل إقليمي وعن الدول المشكلة له التي ستتضرر.

ويبقى هذا السيناريو مربوط بأطراف النزاع وتوجهاتهم وإلى أي مدى تتعمق قناعتهم بما يمكن أن يحققه للاتجاه من مكاسب يضمنها لهم الفوز بالنزاع في الصحراء الغربية، والمتمثلة أساساً في وحدة المغرب الترابية، وضمان أن لا تكون الجزائر الدولة المحورية في الاتحاد.

المطلب الثالث:

سيناريو حلّ الاتحاد المغربي.

أمام التحديات التي تواجه الاتحاد المغربي في المرحلة الراهنة، فهو يواجه عقبات قد تؤدي مستقبلاً إلى حلّ الاتحاد وتفكّكه، وأولها أزمة الصحراء الغربية التي تركت انعكاسات سلبية على الاتحاد، فالمغرب طلب تجمدت مؤسساته أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء هذه القضية¹.

¹ - زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق الذكر، ص.36.

إضافة إلى مشاكل وأزمات أخرى كأزمة لوكربي، وما نجم عنها أزمة الخليج في 1991 وآثارها وتباين آراء المغاربة نحوها، فالاتحاد المغربي سيشهد خلافات كثيرة تساهم بدورها السلبي في زيادة حدّة التشتت داخله.

نحن نرى أن وحدة الاتحاد المغربي في إطار التفعيل سواء على الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية قد تتحقق وترتقي بالمعاملات وحلّ الأزمات، إلّا أنّ الواقع يفرض نفسه، ففي ظل هذه النزاعات خاصة بين الجزائر والمغرب التي تتأزم بسببها الأوضاع يوما بعد يوم فإن الاتحاد المغربي فاشل ويؤول على التفكك والانفصال.

يعود فشل الاتحاد المغربي على الرغم من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في إطاره على جملة من العوائق والعراقيل، غير أنّ مشكلة تحييد العلاقات السياسية هي الطاغية، والتي تجلت بين الجزائر والمغرب خاصة، فقد واجه ملف الحدود ثم ملف الصحراء الغربية كل التوترات بينهما، فالتوترات الحدودية أبطأت إجراء هذا الأخير إلى حيز الوجود، وبمجرد انتعاش العلاقات الجزائرية المغربية في فترة "الشاذلي بن جديد" والحسن الثاني تأسس الاتحاد في 1989، ثم عاود الإنحدار بعد دخول الجزائر في أزمة في التسعينات إذ حاول المغرب استغلالها لتشيويه سمعة الجزائر وربطها بدعم الإرهاب بعد تفجيرات مراكش 1994، في محاولة للضغط عليها لتغيير رأيها في ملف القضية الصحراوية، لكن الجزائر تشبّثت بموقفها الواضح في حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

وهذا الموقف الجزائري مستمد من أسس السياسة الخارجية الجزائرية بالإضافة إلى سعيها نحو الزعامة الإقليمية، وهو ما أدى إلى تأزم كبير للعلاقات بينهما والذي نجم عنه غلق الحدود فتجميد وتعطل اتحاد المغرب العربي.

استنتاج الفصل الثالث:

إن عمق الفكر الوحدوي لم ينعكس بشكل عمل وحدوي جسد في الواقع، فعلى الرغم من محاولات التكامل المغربية ثم التأسيس الرسمي للاتحاد المغربي عام 1989م. إلا أن حصيلته الاقتصادية والسياسية لا تزال هزيلة، فعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين سنة من إنشائه لم يتمكن حتى من إرساء أهم أسس المتمثلة في التكامل الاقتصادي.

أهم الاتجاهات الممكنة لمسار الاتحاد المغربي، قد تحصرها في ثلاث سيناريوهات:

- السيناريو الأول: يقوم على افتراض استمرار الأوضاع على ما هي عليه كنتيجة مؤكدة للظروف لسياسية المزرية بين الجزائر والمغرب، فالجزائر ستظل داعمة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والمغرب مصرة على امتلاك الصحراء الغربية كجزء منها.
- السيناريو الثاني: يتمثل في تفصيل مسار الاتحاد وذلك إما بإيجاد حلّ للنزاع في الصحراء الغربية وذلك إما بتفعيل قرارات الأمم المتحدة وقبول كل الأطراف المتنازعة بنتائجها، أو تحييد النزاع الصحراوي وترك الملف على طاولة الأمم المتحدة ولكن يشترط أن لا تكون لنتائج هذا الأخير تأثير على العملية التكاملية وإيجاد الآليات الكفيلة بضمان هذا الشرط من داخل الاتحاد المغربي.
- السيناريو الثالث: (الزوال) فالاتحاد يواجه عدة تحديات أهمها قضية الصحراء الغربية التي تركت انعكاسات سلبية على الاتحاد، فبسبب هذه العلاقة دخل المغرب والجزائر في دوامة مستمرة من النزاع وسوء العلاقات.

الخاتمة

اعتمادا على ما سبق يمكن القول أن الأزمة في الصحراء الغربية هي المعرقل الأبرز للاتحاد المغرب العربي وذلك لما أفرزته من تعقيدات وتطورات وصلت إلى حد القول بعدم جدوى وجود الاتحاد، والذي بلوز قناعات الكثير من ضاع القرار في الدول المغاربية أن هذا الاتحاد لا يمكن له أن ينهض في ظل وجود المشكل الصحراوي. كما أكد الكثير من الأكاديميين أن مشكل الصحراء الغربية فافمن أزمة الثقة بين الدول المغرب الغربي مما إنعكس سلبا على المحاولات الجادة لتفعيل مسار الاتحاد، حيث يرى الباحث المغربي محمد الغربي ألمساري أن أسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية تكمن في ثلاث أسباب رئيسية وهي: «الثقة، اللاتقاء، اللاتواصل». فهذه اللات الثلاث تطرح مجموعة من التساؤلات داخل التكتل.

يمكن القول أن جذور هذا النزاع راجع بالأساس إلى الدول الاستعمارية التي لم تخرج من المنطقة المغاربية الأبعد وضع قنابل موقوتة تستطيع من خلالها التواجد ولو بطريقة غير مباشرة في هذه المنطقة، إلا أن استمرار هذا النزاع هو بسبب الدول المغاربية، وإن فشل هذه الأخيرة في إيجاد حل للقضية الصحراوية ينطلق من حقيقة عدم الثقة وليس من عدم القدرة، ومسألة عدم الثقة هي أكبر فشل للدول المغاربية بعد الاستقلال ولم تستطع أن تضيفها على الجو المغربي في أوج أوقات تقاربها.

انعكاس القضية الصحراوية على المشروع التكامل المغربي يظهر بشكل مباشر في العلاقات البينية عامة والعلاقات الجزائرية المغربية خاصة والتي تبرز عمق الخلاف بين أطراف النزاع، فمستقبل أي اتحاد مرهون بمدى التقارب بين الأقطار المغاربية، فالجزائر والمغرب مطالبان بإيجاد أرضية للتقارب يكون مبني على الثقة المتبادلة التي ستسمح بإيجاد حل لقضية الإتحاد المغربي لما بحل قضية الصحراء الغربية أو بتحديدتها.

كما سبق وأشرنا تبقى القضية الصحراوية بؤرة التوتر الجزائري المغربي منذ زمن طويل في تفعيل الاتحاد المغربي، ويعد الاهتمام الجزائري بها على اعتبار أنها قضية مبدأ بقدر كونها قضية مكسب فهي تدعم هذه القضية من منطلق الشرعية الثورية ومن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي دافعت عنه في جميع المحافل الدولية.

أما الاهتمام المغربي بالصحراء الغربية فهو من ضمن الإستراتيجية التي ينتهجها القصر الملكي في المغرب وذلك من خلال توجيه الرأي العام الداخلي نحو قضايا خارجية إذ يمكن أن نلاحظ أنه كلما اشتدت الأزمات الداخلية في المملكة المغربية يتم افتعال حدث خارجي بدءا بحرب الرمال مع الجزائر في 1963 وصولا إلى احتلال الصحراء الغربية من أجل امتصاص الحركة الوطنية المعارضة في 1975، ثم المماطلة في حل الابتعاد على العدو المتمثلات في الجزائر والبوليساريو اللذان يهددان الوحدة الترابية للمغرب وبالتالي يهددان الأمن القومي.

يمكن الإشارة إلى سبب فشل الاتحاد المغربي لا يمكن فقط في ملف قضية الصحراء الغربية بل يعود كذلك إلى الإرادة السياسية وتثبت كل نظام في فرض مواقفه ورؤيته للإتحاد، بالإضافة إلى فشل سياسات الوحدة المغربية لعدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية في الدول المغربية في مواجهة التهديدات التي قد تنفجر، والصعوبة الكبيرة في لقرار مشروع تكاملي لاقتصادي في منطقة تختلف مقوماتها الاقتصادية وتتميز منها الاقتصادية بالضعف والتبعية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I - الكتب:

1. أحمد كمال أبو كبور، "ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية"، والسياسية الدولية، (يوليو 1988)، ص.154.
2. أحمد مصابة، مشكلة الصحراء الغربية وبداية مرحلة جديدة، السياسة الدولية، العدد 109 (يوليو 1992)، ص.125.
3. أمين شريط، حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص.10.
4. بوقار حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار الهمومة، 2010، ص.19.
5. توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية، دمشق، منشورات إتحاد كتاب العرب، 2006، ص.79.
6. جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، عناية: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2004، ص.15.
7. حميد فرحان الراوي، الإتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ص.4.
7. زائد عبد الله مصباح، إتحاد المغرب العربي الطموح والواقع، مجلة، العدد 236، أكتوبر 1998.
8. السيد حمدي، الصحراء الغربية آخر مستمرة في إفريقيا، الجزائر: الدار الجامعية، ص.08.

قائمة المراجع

9. صبيحة بحوش، إتحاد العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات ما بين 1989/2007، الأردن: دار السلام للنشر والتوزيع، 2011، ص.127.
10. عادل سواي وعبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية (د.ت.ن)، ص. 379.
11. عبد اللطيف حناشي، صعوبات تفعيل الاتحاد المغرب الموحد، جويلية 2009، ص.13.
12. عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، دار السلاسل للنشر والتوزيع، ص. ص. 120-127.
13. عبد الوهاب بن خليف، إتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، الجزائر: دار الطليعة 2010، ص.68.
14. عمار بوحوش ومحمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص.103.
15. مصطفى الكاتب ومحمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين الحق القوة وقوة الحق، القاهرة: دار المختار، 1998، ص.63-68.
16. وليد عبد الحلي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، شركة الشهاب، 1991، ص.95.

II-المذكرات:

1. بن عامر بن تونس، تقرير المصير الصحراء الغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الجزائر: نوفمبر 1988، ص.60.

قائمة المراجع

2. جمعة أحمد سويبي، **المغرب العربي والتحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2014/2013، ص.22.
3. سعاد سراي، **العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر**، الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، 2007/2006، ص.40.
4. عبد النبي محمد، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام 2013، 2014، ص.20.
5. علي ربيع، **العلاقات الجزائرية المغربية دراسة في نمط التفاعل وطبعة العلاقات من 1990 إلى 2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010، ص.168.
6. محمد عمرو، **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، 2006.
7. مدنية البشير الحسن وعلي سالم خليهنة بوطلحة، **الدبلوماسية كآلة لتسوية القضية الصحراوية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلاقات الدولية، جامعة قالمة: 2014/2013، ص.22.
8. مصطفى صايح، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000) دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 1993.

V-المجلات والجرائد والتقارير:

1. التقرير الخاص ببعثة الأمم المتحدة لسنة 1975، ص.35، الفقرة 112.

قائمة المراجع

2. تكلفة اللامغرب "هدرا للإمكانيات و حصارات لفرض إستراتيجية"، مجلة لوفاق العربي تونس: العدد 2092، 2014، ص.42.
3. الداهية ولد محمد فال، قضية الصحراء الغربية مقاربة للحلول، المجلة لعربية للعلوم السياسية، بدون تاريخ، بحث في Google بتاريخ: 2016-04-28.
4. الصحراء الغربية، تكاليف النزاع، تقرير الشرق الأوسط رقم 11،65.
5. علي فيصل، الخارجية المغربية تنتقد تصريحات بوتفليقة، جريدة الخبر، 23 ماي 2005، ص.3.
6. عمرو هاشم، ميزان القوى في المغرب العربي 1983-1987، السياسة الدولية، العدد 89.
7. محمد علي داهش ورواء زكي يونس، إتحاد المغرب العربي مشكلة الأمن الغذائي، مركز الإمارات للبحوث، أبو ظبي: العدد 101.
8. مساهل: موقف الجزائر ثابت بخصوص الصحراء الغربية، جريدة الحياة الجزائرية على النت، الأحد 22 ماي 2016.
9. مؤمن العمري، قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي، مجلة للآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة: جامعة عبد القادر، العدد 12.

III-مواقع الأنترنت:

- 1-الصحراء الغربية المعرفة: نقالا من موقع:

<http://www.marefa.org/index.php>.

2016/04/24.

قائمة المراجع

- 2-راغب السرجاني "الصحراء الغربية، المغرب أم البوليسارجو".نقالا من موقع
http://439243.com/55http ://Forunsbp. 2016/04/08.
- 3-مشكلة الصحراء الغربية الأفاق والأبعاد المستقبلية نقالا من موقع.
http ://www.wadilarab.com It 10559.topic. 2016/06/01
- 4-مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء لغربية،
نقلا عن الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: 2016/06/26 على الرابط الإلكتروني:
http ://www.ALJAZERA.net/Spéciale.Files/p.y.
- 5-موقف الجزائر الثابت من قضية الصحراء الغربية:نشر في بلاد أون كاين، نقالا
من موقع.
http ://www.djozares.com/elbiilad/205.
- 6-النزاع في الصحراء الغربية قضية تصفية إستعمار نقلا من موقع.
http ://www djelfa.info./vblarcluve/index.php/
- 7-سليمان ولد محمد سينا، مشكل الصحراء الغربية-الأبعاد والمستقبل، دراسات
وبحوث نقالا من موقع:
http ://m r ehaqa http pr, tufif.com/ بتاريخ: 2016/06/07.
- 8-سمير كرم، الاتفاق الخليجي المغربي قنبلة نووية على حكام الجزائر، نقلا من
موقع ALG press، تاريخ الاطلاع 2016/06/09، على الرابط:

قائمة المراجع

<http://algpress.com/article.To/91.htm>.

9-محمد أحمد العلوي، **إتحاد العربي مرتكزات الشمولية في الصحراء الغربية**، 19 جوان 2016 على الموقع،

<http://almassae.ma/mode>.

10-عيسات بوسلهام، **إتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل على الموقع**،

بتاريخ 2016/09/02. <http://www.HATOCdroit.com>

11-العلاقات الجزائرية المغربية ومستقبل الصحراء، تاريخ الإطلاع 2016/07/10 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.moqat.com>

12-أول زيارة لوزير خارجية مغربي إلى الجزائر منذ 2003، منتديات تونيزياسات، تاريخ الإطلاع 2016/07/13 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.tunisia-sat.com>

13-أزراج عمر، **اللامعقول في العلاقات الجزائرية المغربية**، نقلا عن أخبار العربية، تاريخ الإطلاع 2016/08/14 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alarabiya.net/arlpolitics>.

14-**المغرب تعلن: 2015 سنة حرب ضد الجزائر**، نقلا عن البلاد أون لاين، تاريخ الإطلاع: 2016/08/20، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.djazairresse.com/elbilad/>.

15-**مشكلة الصحراء الغربية**، موسوعة مقاتل من الصحراء، تاريخ الاطلاع: 24-04-2016 علما على الرابط الإلكتروني:

قائمة المراجع

<http://mokote/.com>

17-الموقع الجغرافي للصحراء الغربية، نقلا من موقع: الرسالة، أحلى منتدى، تاريخ الإطلاع: 2016-04-28 على الرابط الإلكتروني:

<http://ALRISSALA.Arlamontada.com>

18-علي سالم محمد فاضل، مدخل في اقتصاد الصحراء الغربية، نشر بتاريخ: 01.05.2014 على موقع البلاد، نت، تاريخ الإطلاع: 2016/04/24 على الرابط الإلكتروني:

<http://M.elbilad.net>.

19-أبرز أحداث الصحراء الغربية، نقلا عن موقع الجزيرة، نت، تاريخ الإطلاع: 2016/04/29 على الرابط الإلكتروني:

www.aljazeera.net

20-خديجة قوجيل، موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية لاخلفية له سوى نصره قضية عادلة، نقلا عن الفجر يومية جزائرية، تاريخ الاطلاع: 2016/08/22 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.at-fadjere.com/ar/national>.

21-جبهة البوليساريو تحيي حكم الجزائر وموقفها الثابت تجاه القضية الصحراوية، نقلا من موقع الإذاعة الجزائرية/ تاريخ الاطلاع: 2016/08/02، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.radioalgerse.dz>.

VI-المراجع بالأجنبية:

قائمة المراجع

1-FABRIC ROUBLAT, “**Méthodologie prospective et recherché en management stratégique**”, sur le site: www.Essaca.assico.p3

2-MONIQUE COMMANDE, “**Prospective et scenarios pour la formation ouverte**”, Motreplier// : centre d'études et de recherche sur l'information et la communication, 2002, p3.

3-Paule Balta, **le grand maghreb des l'indépendance a l'an 2000, la découverte**, paris : 1990,p202.

VII-المحاضرات:

1-عمار جفال، **مساهمة المجتمع المدني في البناء المغربي للجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والعلمية**، ندوة و5سنوية لمركز لجامعة العربية بتونس، 2009، ص41.

2-أسيا لعمراني، **محاضرات السنة الثالثة علوم سياسية وعلاقات دولية، مقياس نظرية التكامل والاندماج**، جامعة مولود معمري تيزي وزو: 2014/2013.

3-بلهول نسيم: **محاضرات السنة الثالثة علاقات دولية، مقياس التسليح ونزع السلاح**، جامعة مولود معمري تيزي وزو: 2014/2013.

الفارس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

01	1-التعريف بالموضوع.....
02	2-أهمية الموضوع.....
02	3-أسباب اختيار الموضوع
03	4-أهداف الدراسة
03	5-حدود الدراسة.....
04	6-أدبيات الدراسة.....
05	7-إشكالية الدراسة.....
06	8-فرضيات الدراسة.....
06	9-مناهج الدراسة.....
08	10-تقسيم الدراسة.....
09	11-الإطار المفاهيمي.....

الفصل الأول:

الأهمية الجيواستراتيجية للصحراء الغربية

11	تمهيد
12	المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للصحراء الغربية
12	المطلب الأول: الموقع الجغرافي في الصحراء الغربية
15	المطلب الثاني: أقاليم الصحراء الغربية
17	المبحث الثاني: الأهمية الجيواقتصادية الصحراء الغربية
17	المطلب الأول: الثروة الحيوانية.....

المطلب الثاني: الثروات الطبيعية.....	19
المبحث الثالث: بروز النزاع في الصحراء الغربية.....	22
المطلب الأول: أصول النزاع في الصحراء الغربية.....	22
المطلب الثاني: تطورات النزاع في الصحراء الغربية.....	26
إستنتاج الفصل الأول.....	29

الفصل الثاني:

موقع النزاع الصحراوي من العلاقات الجزائرية المغربية.

تمهيد.....	31
المبحث الأول: تطور العلاقات الجزائرية المغربية من 1962-2016.....	32
المطلب الأول: من 1962-1989 (من الصدام العسكري في العلاقات تأسيس الاتحاد المغربي).....	32
المطلب الثاني: من 1989-1999 (استمرار حالة المد والجزر في العلاقات بين البلدين).....	35
المطلب الثالث: من 1999-2015 (التحول القيادات السياسية وديناميكية العلاقات).....	36
المبحث الثاني: الدور الجزائري من النزاع في الصحراء الغربية.....	40
المطلب الأول: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.....	40
المطلب الثاني: آليات الدعم الجزائري في الصحراء الغربية.....	44
المبحث الثالث: موقف المملكة المغربية من النزاع في الصحراء الغربية.....	49
المطلب الأول: أهداف المغرب من الصحراء الغربية.....	49
المطلب الثاني: الآليات المغربية المعتمدة في الصحراء الغربية.....	53
إستنتاج الفصل الثاني.....	59

الفصل الثالث:

الاتحاد المغربي بين الجمود وإعادة تفعيله

تمهيد.....	61
المبحث الأول: البناء المؤسسي للاتحاد المغربي	62
المطلب الأول: نشأة الاتحاد المغربي	62
المطلب الثاني: دواعي تشكل الاتحاد المغربي.....	64
المطلب الثالث: أهداف وإنجازات تشكل الاتحاد المغربي.....	
المبحث الثاني: قيام الاتحاد في ظل اللازمة الصحراوية.....	77
المطلب الأول: القضية الصحراوية كمعيق لعمل الاتحاد المغربي	77
المطلب الثاني: آليات تفعيل الاتحاد المغربي.....	80
المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لمسار الاتحاد	85
المطلب الأول: تجميد الاتحاد وبقاء الوضع على ما هو عليه	86
المطلب الثاني: تفعيل مسار الإتحاد المغربي.....	88
لمطلب الثالث: سيناريو حلّ الاتحاد المغربي.....	89
إستنتاج الفصل الثالث.....	92
الخاتمة.....	94

قائمة المراجع

الملاحق

الملاحق

المحق الأول

خريطة تبين الاهمية الاقتصادية للصحراء الغربية و كيفية توزيعها.

خريطة



الاهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

الملحق الثاني

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية،
وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى،
وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني،
رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ
والدين واللغة. واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد
بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدرجياً نحو تحقيق
اندماج أشمل فيما بينها. ووعياً منهم بما سترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد
المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت
العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.
وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد
مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تكميلها الاقتصادية والاجتماعية.
وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء
الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وإفريقية.
اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى :

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

- . تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها ببعض.
- . تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- . المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- . نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- . العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها(1).

المادة الحادية عشرة:

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أميناً عاماً لها (2).
- #### المادة الثانية عشرة:

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضواً عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة (3).

المادة الثالثة عشرة:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة (4) القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة :

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهًا ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ 1398، و.ر.
الموافق لـ 17 فبراير 1989 م.

ملخص

لقد خضعت منطقة الصحراء الغربية كغيرها من دول شمال إفريقيا للاستعمار من قبل الدول الأوروبية، فهي كانت الحكم الإسباني الذي استولى عليها و استنزف معظم الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، و بعد الاستقلال أثارت المغرب مشكلة الصحراء الغربية و طالبت بضمها إليها على اعتبارها جزء لا يتجزأ من أراضيها كان الاستعمار الإسباني قد انتزعه منها.

في حين سعت جبهة البوليساريو إلى التأكيد على أحقيتها في إدارة شؤونها بنفسها لكونها هي من قامت بتحرير المنطقة من المستعمر و قد لقيت خلال هذه المسيرة دعماً كبيراً من الجزائر، التي لا طالما كان موقفها ثابت في تأييد الحركات التحررية و حق الشعوب في تقرير مصيرهم بما فيهم الشعب الصحراوي، على هذا الأساس ظهر الخلاف بين الجزائر و المغرب، بالإضافة إلى مشكلة الحدود التي بقيت عالقة بينهما جراء التقسيم العشوائي للمناطق من طرف القوى الاستعمارية العظمى، إن البحث في حالة الصدام بين البلدين يبرز لنا مدى تأثيرها على العملية التكاملية في منطقة المغرب العربي، في الوقت الذي يجب أن يكون الاتحاد المغربي الوجهة الأولى لتحقيق التنمية و رفاهية شعوب المنطقة .

Resume

Le Sahara occidental, comme les autres pays d'Afrique du Nord ont été colonisés par les pays européens, il était sous l'Empire espagnol qui la dépossédé de ses richesses naturelles qui abondent dans la région, et après l'indépendance le Maroc a soulevé le problème du Sahara occidental et a appelé à les annexer à être considérée comme une partie intégrante de son territoire que la colonisation espagnole la arraché.

Alors que le Front Polisario a cherché à faire valoir ses droits à gérer leurs propres affaires, car il est l'un de la zone libérée du colonisateur et ont reçu au cours de ce rallye un soutien important de l'Algérie, qui a toujours été une position constante en faveur des mouvements de libération et le droit des peuples à l'autodétermination, y compris peuple sahraoui, à l'arrière du différend entre l'Algérie et le Maroc basé, en plus de la question de la frontière, qui est resté coincé entre eux par la division aveugle de zones par les grandes puissances coloniales, a déclaré que la recherche dans le cas d'un affrontement entre les deux points forts pour nous dans la mesure de son impact sur le processus complémentaire dans la région du Maghreb, au moment où l'Union du Maghreb arabe doit être la première destination pour le développement et le bien-être des peuples de la région. On peut noter que la raison de l'échec de l'Union du Maghreb arabe et la rigidité est due à plusieurs facteurs autres que la question du désert, comme le manque de volonté politique de changer la situation actuelle, et se concentrer sur l'essentiel pour le succès des questions d'unité du Maghreb.